جامعة آل البيت

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال

والأعمال

أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

The Impact of High Unemployment Rates on the Size of Social Expenditures of the Algerian Economy

إعــداد

عبد اللطيف عمر بوضياف

إشـراف

الدكتور علي مصطفى القضاه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

٢٠١٨/٢٠١٧م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

[الإسراء: ٨٥]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا عبد اللطيف عمر بوضياف، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: عبد اللطيف عمر بوضياف الرقم الجامعي:

التخصص: الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

The Impact of High Unemployment Rates on the Size of Social Expenditures of the Algerian Economy

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / /٢٠١٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

The Impact of High Unemployment Rates on the Size of Social Expenditures of the Algerian Economy

وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٥/ ٨ /٢٠١٨م

إعداد

عبد اللطيف عمر بوضياف

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاه

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور علي مصطفى عبدالله القضاه (مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور حسين علي العريمط الزيود (عضواً)	
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد أحمد البطاينة (عضواً)	
الدكتور ابراهيم سليمان الطاهات (عضواً)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى أغلى من أحب... إلى من سهرت على راحتي... إلى من تغمدتني بوافر الدعاء... أمي الحبيبة

إلى من رباني على حب العلم... إلى من كان دافعاً لي دوماً نحو التفوق... إلى من أدين له بكل ما أنعم الله به علي... أبي الحبيب

إلى رفيقة دربي وحاملة همي وداعمتي الأولى في مسيرتي الدراسية، إلى زوجتي الغالية...

إلى أنقى وردتين، وأندى طلتين، مهجتى فؤادي، فلذتا كبدي، ابني سلطان وابنتي ملاك...

إلى أساتذتي ودكاترتي الأفاضل والذين تعلمت منهم الكثير وكان عنوان الأدب والعلم، الدكتور الحبيب علي القضاه والدكتور حسين الزيود والدكتور إبراهيم البطاينة والدكتور محمود جرادات والدكتور محمد الهزايمة...

إلى أخويَّ الذين لم تلدهما أمي نبيل قدوش وعيسى كثير وإلى كل أهلي وأحبابي...

إلى كل من ساعدني في اتمام هذا العمل المتواضع...

أقول لكم أن بارك الله فيكم...

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصـــالحات على أن وفقني، وفتح علي في كتابة رسالتي هذه، فيا رب لك الحمد حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الشكر والثناء على توفيقك لي، اللهم افتح لنا من خيري الدنيا والآخرة إنك أنت الفتاح العليم، ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى مشرفي الدكتور علي القضـاه الذي لم يبخل علي بنصـائحه وارشـاداته وتوجيهاته السـديدة التي كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشـــكر والامتنان لأعضـــاء لجنة المناقشـــة الذين وافقوا على مناقشـــة هذه الرســـالة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشـــكر والعرفان إلى كل من ســـاعدني في إنجاز هذا العمل.

والله الموفق

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات..... ح
قائمة الجداول ..... ي
قائمة الأشكال..... ك
الملخــص.....ل
ABSTRACT ..... م
الفصل الأول الإطار العام..... ١
١-١ مقدمـة:..... ١
١-٢ مشكلة الدراسة:..... ٢
١-٣ أهمية الدراسة:..... ٢
١-٤ أهداف الدراسة: ٣
١-٥ فرضيات الدراسة:..... ٣
١-٦ حدود الدراسة: ٣
١-٧ منهجية الدراسة:..... ٣
١-٨ التعريفات الإجرائية:..... ٤
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٥
مقدمة:..... ٥
المبحث الأول: البطالة..... ٥
٢-١ تعريف البطالة..... ٦
٢-١-١ قياس معدل البطالة ٧
٢-١-٢ اختلاف طرق قياس معدل البطالة ٩
٢-١-٣ أنواع البطالة..... ١٠
٢-١-٤ أسباب البطالة ١٣
٢-١-٥ آثار البطالة ١٦
٢-١-٦ النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة..... ١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الانفاق العام ٢٨
٢-٢-١ مفهوم النفقة وأركانها ٣٠
٢-٢-٢ الشكل النقدي للنفقة العامة: ٣٠
٢-٢-٣ صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام ٣١
٢-٢-٤ الانفاق الاجتماعي ٣٣
٢-٢-٥ أهداف النفقات الاجتماعية ٣٥
٢-٢-٦ تصنيف النفقات العامة وضوابطها ٣٦
٢-٢-٧ مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي ٤٥
٢-٢-٨ العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية ٥٢
المبحث الثالث: الدراسات السابقة ٥٦
الفصل الثالث منهجية الدراسة ٦٥
مقدمة: ٦٥
٣-١ مصادر المعلومات والبيانات: ٦٥
٣-٢ المنهجية المتبعة في هذه الدراسة: ٦٥
٣-٣ التحليل الوصفي ٦٦
٣-٤ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ٧٣
الفصل الرابع النتائج والتوصيات ٧٩
٤-١ النتائج: ٧٩
٤-٢ التوصيات: ٨٠
قائمة المراجع ٨١
أولاً- المراجع العربية: ٨١
ثانياً - المراجع الأجنبية: ٨٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	جدول رقم (١): نسبة البطالة خلال السنوات من ١٩٩٧- ٢٠١٦	٤٨
٢.	جدول رقم (٢): تطور الانفاق الاجتماعي في الجزائر خلال السنوات من ١٩٩٧-٢٠١٦	٥٠
٣.	جدول رقم (٣): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	٥٣
٤.	جدول رقم (٤): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	٥٤
٥.	جدول رقم (٥): اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	٥٤
٦.	جدول رقم (٦): نتائج الانحدار البسيط	٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١.	شكل رقم (١): سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)	٣٩
٢.	شكل رقم (٢): تطور معدلات البطالة خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠١٦ في الجزائر	٤٩
٣.	شكل رقم (٣): تطور الانفاق الاجتماعي في الجزائر خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠١٦	٥١
٤.	شكل رقم (٤): العلاقة بين مقدار البطالة والانفاق الاجتماعي في الجزائر خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠١٦	٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

إعــداد

عبد اللطيف عمر بوضياف

إشـراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

الملخــص

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار أثر ارتفاع معدلات البطالة على النفقات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٦ وقد استخدمت الدراسة منهجي التحليل الوصفي والقياسي لاختبار فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر له تأثير سلبي وذو دلالة احصائية على النفقات الاجتماعية في الجزائر حيث بلغت قيمة معامل معدلات البطالة - ٩,٠٥٠٤٢ وقيمة t ١٠,٧٩٨٢- والمعنوية ٠,٠٠٠ وهذا يعني أن ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض النفقات الاجتماعية بنسبة ٩,٠٥٠٤٢%. وأوصت الدراسة أصحاب القرار السياسي إذا رغبوا بزيادة النفقات الاجتماعية في الجزائر فإن عليهم العمل على خفض معدلات البطالة من خلال السياسات المالية المختلفة وخاصة ما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والتي تحتاج إلى كوادر بشرية كبيرة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of High Unemployment Rates on the Size of Social Expenditures of the Algerian Economy

Prepared By

Abdellatif Amar Boudiaf

Supervised By

DR, Ali Mustafa AL-Qudah

ABSTRACT

The present study aimed to test the effect of high unemployment rates on social expenditure in Algeria during the period ١٩٩٧-٢٠١٦. The study used descriptive and econometrics analysis to test hypotheses of the study.

The study concluded that the high unemployment rate in Algeria has a negative and statistically significant impact on the social expenditure in Algeria, where the value of the coefficient of unemployment rates - ٩,٠٥٠٤٢ and the value of t -١٠,٧٩٨٢ and probabilty of ٠,٠٠٠, this means that if the unemployment rates increased by ١٪ will lead to a decrease in social expenditure by ٩,٠٥٠٤٢٪. The study recommended political decision makers if they want to increase social expenditures in Algeria, they should work to reduce the unemployment rates through various financial policies, especially with regard to the social sectors such as health and education, which need large human labor force.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

١-١ مقدمـة:

البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية، توجد في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية، ولكنها تختلف في حجمها وطريقة علاجها بين دولة وأخرى، ويعكس معدل البطالة المرتفع وجود خلل في السياسة الاقتصادية المنفذة، إذ ينتج عن عدم الاستغلال الأمثل لعنصر العمل ضياع في الفرص لزيادة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي، كما ينتج عن البطالة آثار اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد سيئة على المجتمع كافة، منها تدني مستوى المعيشة وزيادة الفقر، وارتفاع معدل الجريمة وغير ذلك.

وتقوم الدول النامية باتباع سياسات مالية من أجل رفع عجلة الاقتصاد المحلي لتحقيق معدلات نمو متزايدة ولزيادة حجم العمالة وذلك من خلال اتباع سياسة النفقات العامة والذي يعتبر أهم ركيزة من ركائز دعم حركة النشاط الاقتصادي والتي يلقى عاتقها على الدولة بالدرجة الأولى.

والملاحظ حديثاً وطبقاً للدراسات والاحصاءات الاقتصادية أن هنالك تزايد مستمر في حجم النفقات العامة، حيث أشار علماء الاقتصاد إلى أن هنالك تزايد في النفقات العامة بنسبة أكبر من الناتج المحلي أي بزيادة في النمو الاقتصادي وهذا ما يسمى بقانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت هذه الدراسة لبيان أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠١٦.

١-٢ مشكلة الدراسة:

تعاني الدول النامية والجزائر منها من تقلبات في النفقات الاجتماعية وذلك للعديد من الأسباب منها التزايد المستمر في معدلات البطالة فارتفاع معدلات البطالة يترتب عليه تعطل العديد من الموارد الانتاجية مما يؤثر سلبياً على النتاج المحلي وبالتالي على الإيرادات الحكومية ومن ثم على النفقات الجتماعية وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي:

هل هناك أثر لارتفاع مستوى البطالة على النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري؟

١-٣ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على البطالة ومعدلاتها، وأثرها على النفقات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الواقعة من ١٩٩٧ - ٢٠١٦، وتحاول الوصول إلى نتائج وتوصيات يستفيد منها الباحثون وصاحب القرار السياسي من أجل العمل على تحسين الفقات الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف التالي:

– قياس أثر ارتفاع معدلات البطالة على النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الفترة الواقعة بين ١٩٩٧ - ٢٠١٦.

١-٥ فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضية التالية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لارتفاع معدلات البطالة على النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٦.

١-٦ حدود الدراسة:

❖ الحدود المكانية: الجزائر.

❖ الحدود الزمانية: تناولت هذه الدراسة البيانات والاحصائيات خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠١٦، وهي الفترة التي توفرت فيها البيانات لمتغيرات الدراسة.

١-٧ منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي والقياسي لاختبار فرضية الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

$$SE = B_0 + B_1 U_E + U_t$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

SE: Social Expenditures وهي النفقات الاجتماعية.

B_0 , B_1: معاملات.

U_E: Unemployment Rates وهي معدلات البطالة.

U_t: وهي حد الخطأ.

المتغير التابع: النفقات الاجتماعية.

المتغير المستقل: معدلات البطالة.

١-٨ التعريفات الإجرائية:

- البطالة: ظاهرة اجتماعية تصيب المجتمعات تختص بالهيكل البشري للدولة وتؤثر على اقتصادها، وتقاس عن طريق حساب النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل.
- النفقات الاجتماعية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة لمواطنيها مثل الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

تناول هذا الفصل البطالة من حيث تعريفها وكيفية قياسها وأنواعها وأسبابها وآثارها، ثم تم التطرق إلى النظريات الاقتصـــادية التي تناولت تفســـير البطالة، كما تناول الانفاق العام من حيث مفهوم النفقة وأركانها وأهدافها وتقســـيماتها وكيفية تطوره في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى عرض الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة.

المبحث الأول: البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية تترافق مع التطور الاقتصـادي في كافة مجالاته، فتصـيب غالبية دول العالم بغض النظر عن مسـتوى تقدمها، ونظراً لاختلاف الهياكل الاقتصادية لدول العالم فإن حدتها تختلف في الدول النامية عن الدول المتقدمة.

أما البطالة من وجهة النظر الاقتصـادية، فإنها تتمثل في حرمان اقتصـاد الدول من عنصر أساسي يعتبر من أهم عناصر الإنتاج ألا وهو العمل، وبالتالي فإنه سيؤدي إلى تقليل الناتج المحلي والنمو الاقتصـــادي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشـــكلات اجتماعية كالحرمان والفقر ينعكس أثرها على المجتمع مما يؤدي إلى تزايد فرص ارتكاب الجرائم وغيرها الكثير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ تعريف البطالة

يمكن تعريفها بأنها التوقف الجبري للقوة العاملة عن القيام بعملها في اقتصاد الدولة مع وجود القدرة والرغبة على القيام به، والقوة العاملة هنا هو كل شـــخص راغب وقادر على العمل باســـتثناء الأطفال وكبار الســـن، ويمكن تعريف العمل بأنه ذلك الجهد سواء كان فكرياً أم جسدياً يبذله شخص ما مقابل مبلغ يتناسب مع ذلك الجهد المبذول يقوم به لتلبية حاجة له باســـتمرار وذلك لإضـــافة قيمة اجتماعية أو خلق منفعة. (عدون والعايب، ٢٠١٠)

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم البطالة إلا أنها جميعها وإن اختلفت في الصـــياغة إلا أنها اتفقت في معناها ومفهومها الأســـاسي، حيث عرفت منظمة العمل الدولية الشخص العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مســـتوى الأجر الســـائد ولكن دون جدوى". ليس كل شـخص لا يعمل بأجر هو عاطل عن العمل عند احتسـاب معدلات البطالة لأي مجتمع. (رمزي، ١٩٩٧)

لأنه عند احتساب معدلات البطالة في المجتمع لا بد من تحقق شروط لها لكي يعد الشخص عاطلاً عن العمل، فهناك على سبيل المثال الكثير من الأشخاص الذين لا يعملون ومع ذلك لا يمكن تصنيفهم بأنهم عاطلون عن العمل كالأطفال وكبار السن والمرضى وذلك لعدم قدرتهم على العمل، وهنالك أيضاً الطلاب وبعض الأثرياء الذين ليسوا بحاجة للعمل ولا يبحثون عنه. (الحجار ورزق، ٢٠١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريفها أيضــاً بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم خلال مدة زمنية معينة عند مستوى أجر معين.

من خلال تعريف منظمة العمل الدولية يتضــح لنا أن الشــخص لكي يعتبر عاطلاً عن العمل يجب أن يتصف بثلاث صفات هي: (العيسى وقطف، ٢٠٠٧)

أ. القدرة على العمل: والمقصود فيها أن يكون لدى الشخص القدرة الصحية للعمل ويكون ضمن السن الذي يخوله القيام بالعمل.

ب. الرغبة في العمل: والمقصود هنا أن يكون الشخص لديه الجاهزية الكاملة ليعمل ضمن الأجر السائد والمتعارف عليه.

ج. الجدية في البحث عن العمل: والمقصود فيها أن يقوم الشخص باتخاذ شتى الطرق والأســاليب للحصــول على العمل، لا أن يجلس في بيته بانتظار أن يأتيه العمل ولا يبحث عنه. (شمس الدين، ١٩٨٩)

٢-١-١ قياس معدل البطالة

يعتبر معدل البطالة أحد المقاييس الرئيســية لاقتصــاد أي دولة حيث تعمل الدول على المحافظة على بقاءه دائماً ضمن مستوياته الدنيا ويعبر عنه بنسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة. (حسين، وعبد الجبار، ٢٠٠٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن قياس معدل البطالة باستخدام الصيغة التالية: (Gregory, ٢٠٠٦)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

من خلال الصيغة السابقة يتبين لنا سهولة حساب معدل البطالة إلا أنه لا بد لنا من معرفة من المقصود بالعاطلين عن العمل وما هي قوة العمل وهذا ما سوف نوضحه تالياً: (العناني، ١٩٩٥)

- العاطلون عن العمل: ويقصد بهم الأشخاص الذين لديهم القدرة والرغبة بالعمل ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه، ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نذكر هنا شروط معنية ينبغي توافرها لكي يعد الفرد عاطلاً عن العمل ألا وهي: (عوض، ٢٠٠٤)

١. خسارة الشخص لعمله بشكل مؤقت وانتظار عودته من جديد لعمله خلال الفترة التي أجري فيها حساب معدل نسبة البطالة.
٢. انتظار الشخص لالتحاقه بعمل جديد خلال الفترة التي أجري فيها حساب معدل نسبة البطالة..
٣. قيام الشخص بجهد ومحاولات جادة لكي يعثر على عمل خلال الفترة التي أجري فيها حساب معدل نسبة البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قوة العمل: وهي تمثل مجموع الأشـــخاص العاملين والعاطلين عن العمل باستثناء الأشخاص الواردين أدناه: (عطية، ١٩٩٧)

أ. كبار السن: وهم الأشخاص فوق سن معينة، وغالباً ما تكون سن الخامسة والستين هي المعتمدة في معظم دول العالم.

ب. الأطفال: وهم الأشخاص تحت سن معينة، وغالباً ما تكون سن الخامسة عشرة هي المعتمدة في معظم دول العالم.

ج. الأشخاص الذين هم ضمن الفئة أ و ب ولكن يستثنى منهم غير القادرين لأسباب مختلفة مثل: طلبة المدارس والمرضى والمساجين والعجزة.

د. الأشـــخاص غير الراغبين في العمل ولا يبحثون عنه كربات البيوت، أو الأشخاص الذين لا يرغبون بالعمل في ظل الأجور السائدة.

٢-١-٢ اختلاف طرق قياس معدل البطالة

تختلف طرق قياس معدل البطالة من دولة لأخرى وذلك للأســـباب التالية: (نجا، ٢٠٠٥)

أ. مصـــادر البيانات المعتمدة عند قياس معدل البطالة يختلف من دولة لأخرى، فبعض الدول تعتمد على بيانات مكاتب العمل من خلال الدراســـات التي يقوم بها خلال جمعهم للعينات، أو من خلال البيانات المقدمة من قبل الأشخاص العاطلين عن العمل، والبعض الآخر يعتمد على التعداد السكاني للدولة والذي تقوم به دائرة الاحصاءات العامة في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. كيفية تعامل الدولة مع العمالة الموسمية أو المؤقتة، والخريجين الجدد.

ج. اختلاف فترة البحث التي يقوم بها الشـــخص لكي يعد عاطلاً عن العمل، فهي تختلف من دولة لأخرى، ففي اليابان مثلاً تحدد بأ سبوع واحد، بينما في أمريكا تحدد بأربعة أسابيع.

٢-١-٣ أنواع البطالة

- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: والفرق بينهما في أن البطالة الاختيارية تتمثل بوجود فرص عمل للعاطلين عن العمل بناء على مؤهلاتهم وخبراتهم إلا أنهم يفضـــلون البطالة عن العمل، بينما البطالة الاجبارية لا يكون للفرد فيها تدخل حيث يتقبل الفرد الأجر السائد لكنه لا يجد العمل، وتشمل أنواع البطالة الثلاثة التالية: البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية والدورية. (قنطقجي، ٢٠٠٥)
- البطالة الدورية: ويقصد بها البطالة التي تحدث بين فترة وأخرى اعتماداً على اقتصاد الدولة، فكما نعلم فإن اقتصاد دول العالم يحدث لها فترات يكون فيها مزدهراً وفترات أخرى يكون فيها راكداً، ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضاً ويرتفع في فترات الكساد. (الأشقر، ٢٠٠٧)

عند ارتفاع الطلب الكلي في اقتصـــاد دولة ما، يؤدي إلى زيادة انتاجها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل (تشـــغيل المزيد من الأيدي العاملة) حيث تدفع الوحدات الإنتاجية لزيادة عملها، مما يؤدي إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكاليف الإنتاج، ونتيجة لذلك تزداد أ سعار المنتجات (ظهور الت ضخم). أي أن زيادة الطلب أدت إلى انخفاض معدلات البطالة ولكنها في نفس الوقت تسـبب في ظهور التضـخم، والعكس صـحيح، أي أنه في حالة الركود الاقتصـادي، فهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على العمل مما يدفع الوحدات الإنتاجية إلى تقليل إنتاجها، الأمر الذي يؤدي لانخفاض الأجور وتقليل تكاليف الإنتاج، فتقل أسـعار المنتجات ويختفي التضخم وتظهر البطالة. (الوادي وعزام، ٢٠٠٧)

وهنا لا بد للحكومة من اتخاذ سياسات وإجراءات اقتصادية للحد من البطالة من خلال التوسـع في الانفاق العام وتخفيض الضرـائب لزيادة الطلب الكلي فيزداد الاستثمار ويزيد الطلب على الوظائف فينخفض معدل البطالة. (الأمين، ٢٠٠٢)

- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث نتيجة توقف بعض الأشـخاص عن العمل بشـكل مؤقت، نتيجة لانتقالهم من وظيفة إلى أخرى، أو نتيجة لتوقفهم المؤقت نتيجة الدراسـة مثلاً، وغالباً ما يترك الموظفون وظيفتهم الحالية بشـكل ذاتي، بسـبب رغبتهم في الحصـول على راتب أعلى أو وظيفة جديدة. (النسور، ٢٠١٤)

البطالة الهيكلية: والمقصود فيها تعطل جزء من القوى العاملة البشرية نتيجة لاختلاف متطلبات بنية وهيكل الاقتصـاد الوطني عن العما لة الموجودة. (الوزني والرفاعي، ١٩٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه البطالة تظهر نتيجة التغيرات الحاصلة في القطاع الاقتصادي، وتؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وبين العاطلين، حيث تتطلب فرص العمل المتاحة مهارات ومؤهلات وخبرات ليست متوفرة لدى العاطلين، كما أن من أسبابها الأخرى التو سع في قطاعات معينة دون سواها، وزيادة الاقبال في قطاع ما على مهنة معينة دون سواها مما يؤدي إلى وجود فائض من العمالة، والجدير ذكره أن هذه البطالة ليست مؤقتة وتحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها ويجب أن تتدخل الدولة من خلال بذل الجهد الواسع لمواجهتها وتدريب العاطلين وتأهيلهم. (عيسى، وقطف، ٢٠٠٧)

- البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث لبعض القطاعات الاقتصادية خلال مواسم معينة كالزراعة مثلاً وقطاع صناعة أجهزة التبريد والتكييف في موسم الصيف، ففي هذه المواسم يحدث هنالك ازدهار لهذه الصناعات ويتم الاقبال على هذه القطاعات وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة فيها ويزداد، وعند انتهاء المو سم يحدث هنالك بطالة لانخفاض الطلب على القوى العاملة. (توفيق، ٢٠١٤)

وتتم معالجة هذه البطالة من خلال تأهيل وتعليم هذه القوى مهن ووظائف أخرى لكي يعملوا فيها بعد انتهاء موسم ازدهار مهنتهم الأصلية، وبذلك فإن هذه القوى تكون مؤهلة وجاهزة للعمل في مهنتين على مدار العام. (الوادي والعيساوي، ٢٠٠٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البطالة المقنعة: وتسمى أيضاً بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة، والمقصود فيها وجود فائض في استخدام العاملين في مؤسسة ما أو قطاع ما عن الحد المطلوب، لذلك فإن عملية الاستغناء عن هؤلاء الأشخاص لا تؤثر على سير العملية الانتاجية. (داود وآخرون، ٢٠٠٥)
- بطالة الفقر: تنتشر هذه البطالة في الدول النامية والتي لديها تنمية ضعيفة حيث يسودها الركود الاقتصادي وعدم توفر عمل مستمر ودائم لأفرادها مما يؤدي إلى هجرة أفرادها إلى الخارج من أجل البحث عن فرصة عمل. (البشير، ٢٠٠٥)

٢-١-٤ أسباب البطالة

كما قلنا سابقاً فإن البطالة ظاهرة اقتصادية لها أسباب قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وقد تختلف من بلد لآخر أو حتى داخل البلد الواحد قد تختلف من محافظة إلى أخرى، أو من اقليم لآخر، وتتلخص أسباب البطالة بما يلي:

- الأسباب الاقتصادية: السبب الرئيسي للبطالة هو عدم قدرة الدولة على استيعاب الأعداد المتزايدة من سوق العمل إلا أنه يوجد هنالك أسباب اقتصادية أخرى تؤدي إلى تزايد مشكلة البطالة ومنها: (عبد القادر، ٢٠٠٣)

أ. السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه السياسات على البطالة، فتوجه الدولة نحو استخدام سياسة نقدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توسعية سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار، مما ينعكس سلبياً على الاستثمار وبالتالي يتأثر الانتاج فيقل الطلب على الأيدي العاملة، وعند تبني الدولة لسياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة. (نجا، ٢٠٠٥)

ب. التطور الحاصل في ميدان العلم والتكنولوجيا وانعكاسه على الاقتصاد الوطني للدولة، مما أدى إلى استخدام الآلة مكان العنصر البشري فتأثر الطلب على الأيدي العاملة وانخفض. (عبد القادر، ٢٠٠٣)

ج. الكساد الاقتصادي: وهو أحد مراحل الدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي وهو ينتج بسبب عدم قدرة الأسواق على تلبية الطلب الكلي للمنتجات والسلع والذي ينعكس بدوره على الأيدي العاملة حيث تقوم الكثير من المؤسسات من أجل سد التزاماتها المالية بتسريح عدد كبير من موظفيها لأن السلع والمنتجات الموجودة في الأسواق أصبحت فائضة ومكدسة لانخفاض الطلب عليها. (الوزني والرفاعي، ١٩٩٩)

د. استخدام الدولة ومؤسسات القطاع العام والخاص لمشروعات كبيرة ذات رأس مال كبير وقليل الاستخدام للأيدي العاملة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة. (عبد القادر، ٢٠٠٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأسباب الاجتماعية والسياسية للبطالة: (الراضي، ٢٠٠٥)**

أ. ارتفاع معدل النمو السكاني وتزايده سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدل البطالة لأنه سوف يؤدي إلى تفوق عرض العمل على الطلب الوظيفي.

ب. الهجرة سواء كانت خارجية خارج الدولة أم كانت داخلية داخل حدود البلد من مدينة لأخرى سوف ينعكس سلبياً على معدلات البطالة في المناطق التي سوف تستوعب الأعداد المهاجرة إليها.

ج. عدم وجود تنسيق وتناسب بين حاجة سوق العمل داخل الدولة ومستويات التعليم و سياساتها التي تستوجب من الدولة دراسة سوق العمل واحتياجاته ورفده بالعمالة المطلوبة.

د. سياسات الدولة المالية التقشفية لكي يتلائم مع برنامجها الاقتصادي سوف يؤدي إلى ترشيد الانفاق العام مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة.

هـ. السياسات الداخلية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى نزاعات مسلحة سوف تؤثر على الهيكل البشري للمدن حيث نجد الكثير من السكان والذين يتأثرون بهذه الحروب يتركون منازلهم وأعمالهم هرباً من هذه الأحداث مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

و. السياسات التي تتبعها نقابة العمال في آلية رفع الأجور الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في معدل البطالة. (السراحنة، ٢٠٠٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٥ آثار البطالة

للبطالة تأثيرات متعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سنتعرض لها كما يلي:

- <u>الآثار الاقتصادية</u>:

أ. كلما زادت البطالة أدى ذلك إلى انخفاض في مستوى المعيشة بسبب تفوق عرض العمل على الطلب وبالتالي انخفاض مستوى الأجور. (خلف، ٢٠٠٧)

ب. يعد العنصر البشري أهم عنصر من عناصر الإنتاج في الدولة وعندما يصبح هذا العنصر عاطلاً عن العمل فإن انتاجيته سوف تقل وبذلك تعد البطالة هدراً لهذا العنصر. (حويتي، ١٩٩٨)

ج. تعد شريحة المتعلمين من أكثر شرائح المجتمع تأثراً بالبطالة مما يعتبر هدراً لموارد الدولة التي صرفت على هؤلاء المتعلمين والتي كان من الممكن الاستفادة منها في جوانب ومشاريع تنموية أخرى. (أبو النور، ١٩٩٤)

- <u>الآثار الاجتماعية</u>:

أ. تزايد نسبة الإعالة في المجتمع والتي تؤدي إلى تأخر سن الزواج الأمر الذي يؤدي إلى عزوف كلاً من الذكر والأنثى عن الزواج الأمر الذي يترك آثاراً سيئة على المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تزايد نسبة البطالة في الدولة يؤدي إلى تزايد ظاهرة الهجرة سواء كانت داخلية داخل البلد الواحد أو كانت خارجية خارج الدولة من أجل البحث عن فرص عمل لا تتوفر في بلدانهم الأصلية. (بن فايزة، ٢٠٠٩)

ج. ظهور ظاهرة التسول والتي يتوصل إليها الشخص العاطل عن العمل نتيجة الظروف السيئة التي يمر بها.

د. تنامي ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مما يؤدي إلى انتشار مشاعر الحسد والحقد بين أفراد المجتمع الواحد أو تجاه الدولة التي يعيشون فيها.

هـ. تزايد نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية التي سوف تؤثر سلبياً على المجتمع ومنها الادمان، والتفكك الأسري وارتفاع معدلات الجريمة. (مطر، ١٩٩٣)

- <u>الآثار السياسية</u>:

أ. إن ظهور النقابات العمالية ما هو إلا نتاج الهزات الاقتصادية والسياسية التي تصيب الدولة نتيجة تفاقم مشكلة البطالة حيث اهتمت هذه النقابات بالمحافظة على حقوق العمال وأصبحت هي الناطق الرسمي لهم من خلال ايصال رسالتهم ومطالبهم إلى الجهات العليا في الدولة حيث أصبحت لها دور في صناعة السياسات مع الجهات المختصة بصنع القرار. (السراحنة، ٢٠٠٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. إن عجز الحكومة على مواجهة التزايد الحاصل في نسبة البطالة يؤدي إلى شعور المواطنين بعدم قدرة الدولة على حل مشاكلهم مما يفقدهم الثقة فيها، الأمر الذي يهدد أمن واستقرار الدولة والذي من الممكن أن يستغله أعداء الوطن في التحريض على الثورات وقلب نظام الحكم. (عبد القادر، ٢٠٠٣)

- الآثار النفسية:

أ. تدهور الصحة النفسية للعاطل عن العمل وشعوره بالعجز وعدم الكفاءة.

ب. إن ارتفاع نسبة البطالة في الدولة يؤدي إلى أن يقوم العاطل عن العمل بالعزوف عن رؤية الناس واعتزاله نفسياً عنهم مما يؤدي إلى انفصال الشخص عن المجتمع وبالتالي تفكك المجتمع. (بن فايزة، ٢٠٠٩)

ج. عدم توفق الشخص في الحصول على وظيفة يؤدي إلى شعوره بالاحباط والحرمان الأمر الذي من الممكن أن يؤدي به إلى الانتحار لعدم قدرته على العيش الكريم.

د. إن تزايد نسبة البطالة في الدولة يؤدي إلى شعور العاطلين عن العمل بوجود نقص لديهم وعدم تقدير المجتمع لهم ولكفاءتهم، وهنا يشعر الشخص بالظلم الواقع عليه من الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم شعوره بالانتماء لهذا البلد وعدم شعوره بالمسؤولية تجاهه فيكون معرضاً لارتكاب أعمال العنف والأعمال التخريبية. (عبد ربه، ١٩٨٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٦ النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة

تعد البطالة ظاهرة مجتمعية اقتصادية تصيب مختلف قطاعات البلد وتؤثر في سياساته الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، ونظراً للأثر الكبير الذي تخلقه وتؤثر فيه على مستويات الدولة المختلفة فقد قامت المدارس الاقتصادية المختلفة بتفسير ظاهرة البطالة ابتداءً من المدرسة الكلاسيكية وانتهاء بالمدرسة الحديثة وهي كالتالي: (السراحنة، ٢٠٠٠)

٢-١-٦-١ البطالة في التحليل الكلاسيكي

ركز الكلاسيكيون في تحليلهم للبطالة على أثرها على المدى البعيد وليس القريب حيث اعتبروا البطالة تتأثر بالتزايد السكاني وبتراكم رأس المال، كما اهتموا بالبعد السياسي والاجتماعي للظواهر الاقتصادية، حيث آمن الكلاسيكيون بمبدأ التوازن العام والذي يفسَّر على أنه المساواة بين العرض السلعي للبضائع والطلب عليها وأن البطالة تحدث عند وجود خلل بينهما نتيجة عدم كفاية العرض السلعي للبضائع للطلب عليها إذ يكون الانتاج المؤسسي للسلع أقل من الطلب الفعلي عليها وذلك نتيجة ارتفاع أجور العمالة وانخفاض الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى قيام المستثمرين بالتقليل قدر الامكان من حجم استثماراتهم منعاً لزيادة التكلفة والتقليل من الخسارة، والكلاسيكيون يفرقون بين نوعين من البطالة هما البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية، حيث يرون أن عدم تدخل الدولة في سوق العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركها حرة سوف يؤدي إلى حصول توافق ومرونة في الأسعار والأجور مما يضمن تحقيق التوازن، وبالتالي فإنهم يرون أنه في حال عدم تدخل الدولة في سوق العمل وتركها حراً سوف يلغي البطالة، وفي حال وجودها فإنها سوف تكون اختيارية وليست اجبارية. (رمزي، ١٩٩٧)

لذلك فقد طالب الكلاسيكيون الحكومة عدم التدخل في سوق العمل وتركه لتحقيق التوازن المستمر بين تغيرات العرض والطلب، وتخفيض أجور الأيدي العاملة من أجل تحفيز وتنشيط الاستثمار الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة مما يساهم في التغلب على مشكلة البطالة والتقليل منها قدر الإمكان. (نجا، ٢٠٠٥)

٢-١-٦-٢ النظرية الكينزية المفسرة للبطالة:

بعد أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ وانهيار أسواق المال الأمريكية، تعرضت النظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة آنذاك للكثير من الانتقادات على يد الكثير من المفكرين الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي الانكليزي "جون مينارد كينز"، والذي أشار في كتابه المسمى "النظرية العامة للتوظف - الفائدة والنقود" إلى الآلية التي يحدد فيها مستوى التوظف، حيث رأى أن النظام الرأسمالي ليس لديه الآلية اللازمة لضمان تحقيق التوظف الكامل لعناصر الانتاج المختلفة، وأن تفسيره لظهور البطالة هو انخفاض الطلب الكلي الفعال في الدورة الاقتصادية الأمر الذي يساهم في ارتفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل البطالة وبذلك فهو يرى أن البطالة هنا اجبارية وليســت اختيارية كما نادت بها النظرية الكلاسيكية. (عوض، ٢٠٠٤)

وقد أوضــح جون كينز أنه في حالة كان الطلب الكلي كافياً لاســتيعاب الناتج المحلي عندها فقط سـوف تتحقق العمالة الكاملة، أما في حالة كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل عندها سوف تحصل البطالة الاجبارية نتيجة الفجوة التي حصــلت بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للمجتمع. (عطية، ١٩٩٧)

٢-١-٦-٣ تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي:

ينتقد الماركســيون النظام الرأســمالي الذي يؤكد على أن البطالة هي حالة عرضــية تحدث نتيجة وجود آلية للســوق تعمل تلقائياً عن طريق التفاعل والتوافق بين قوى العرض والطلب تعيد التوازن للسـوق وظهور البطالة يكون نتيجة لزيادة في التعداد الســكاني. ويرى أصـحاب هذا الفكر أن البطالة تظهر في حالة وجود نقص في الاسـتهلاك لدى الطبقة العاملة حيث أن الرأسـمالية عندهم تنتج أكثر مما تدفع من أجور حيث لا تتســاوى قيمة الأجور مع قيمة الإنتاج، ويعمدون دائماً إلى تحقيق فائض في الانتاج من خلال اسـتمرار العمالة في انتاج رأس المال وتراكمه، خاصـة أنهم يتعاملون مع تقدم تكنولوجي وتقني يتطلب منهم رأس مال كبير يؤدي إلى تآكل الجزء المخصص للأجور فهم السبب في ظهور البطالة وهم أداتها. (الموسوي، ١٩٩٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٦-٤ البطالة عند الفكر الكلاسيكي الجديد:

أما الكلاســـيكيون الجدد فقد ركزوا في البطالة على أثرها في الأجل القصـــير، واعتمدوا في تحليلهم على فكرة التوازن العام وتحققه في ســـوق العمل والخدمات وذلك لارتباط العمالة بالطلب والعرض على العمل، واستندوا في ذلك على حرية تنقل الأيدي العاملة ومدى تأثرها بحالة العرض والطلب عليها في الأســـواق، ومن الجدير بالذكر أن الكلاسـيكيون الجدد قد تبنوا فكرة التوظيف الكامل وبالتالي فهم لا يولون البطالة اهتماماً كبيراً حيث يعتقدون بأن البطالة وإن حدثت في بعض قطاعات الاقتصـــاد فهي بطالة جزئية قد تكون اختيارية وقد تكون هيكلية، واعتبروا التغير التقني هو متغير خارجي تطوره لا علاقة له بالتطور الاقتصـــادي، وهنا قد غالبهم الصـــواب حيث كما نعرف فإن اســـتخدام التقنية في الاقتصـــاد يؤدي إلى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف وبالتالي تقليل حجم الأيدي العاملة والمســـاهمة في تزايد نسبة البطالة في أحيان كثيرة. (مراد، ٢٠٠٨)

٢-١-٦-٥ البطالة عند الفكر النقدي:

يرى أصحاب هذا الفكر أن التقلبات الحاصلة في مستويات الدخول والتشغيل والإنتاجية ناتجة عن التغير في عرض النقود أو نتيجة للسياسات الخاطئة التي تحصل نتيجة تدخل الحكومة في القطاع الاقتصـــادي فهم بذلك يولون النقود أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويفسرون البطالة الدورية من خلال النقد وعلاجها لا يتم إلا من خلال اتباع سياسات نقدية صحيحة، وإن عدم تجاوب معدلات الأسعار وأجور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمالة يترافق مع انخفاض الطلب الكلي المتوافق مع انخفاض عرض النقود، ولتقليل معدل البطالة يجب استخدام سياسات نقدية مع مراعاة أن تقليل معدل البطالة من خلال التوسع في عرض النقود قد يؤدي إلى ازدياد في معدل التضخم، والحل يكون من خلال ترك آلية السوق تأخذ مجراها الطبيعي دون تدخل من الدولة إلا في التقيد بوظائفها التقليدية للحفاظ على آلية السوق من خلال سياسات نقدية تحقق الاستقرار النقدي المطلوب. (الأشقر، ٢٠٠٧)

٢-١-٦-٦ النظريات الحديثة للبطالة

النظريات السابق ذكرها والتي فسرت ظاهرة البطالة تعتبر نظريات قديمة وبسبب ارتفاع معدلات البطالة منذ سبعينيات القرن الماضي وعجز النظريات القديمة على الاتيان بحلول كان لا بد من ادخال بنود جديدة لديها القدرة على تفسير الارتفاع الحاصل في معدلات البطالة، ومن أهم هذه النظريات ما يلي: (بن فايزة، ٢٠٠٩)

- نظرية البحث عن العمل.
- نظرية تجزئة سوق العمل.
- نظرية الأجر المكافئ.

<u>نظرية البحث عن العمل:</u>

أول من صاغ هذه النظرية هم الاقتصاديون (Pevry, Hall, Gordon, Phelps)، والذين بدورهم أسقطوا فرضية هامة من فرضيات النموذج الكلاسيكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ســـوق العمل ألا وهي توفر المعلومات الكافية للعاطلين عن العمل تجاه سوق العمل من حيث توفر الوظائف الشاغرة ومستويات الأجور السائدة، والواقع يعبر عن صــعوبة الحصــول على هذه المعلومات، مما يؤدي إلى أن يقوم الأشــخاص بالبحث بأنفســهم عن معلومات ولو كانت جزئية لكي يصــبح عندهم تصــور شــامل للوظائف الشـــاغرة الموجودة، وهم يرون أن ارتفاع معدل البطالة يفسرـــ على أنه بســـبب قيام الأفراد بالعمل في وظائف لا تتوافق مع مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية والأجور المقترنة بها وأثناء عملهم يقومون بجمع معلومات جزئية عن عمل أفضل من الذي يعملون به يكون متوافقاً مع مؤهلاتهم. (يحيك، ٢٠٠٦)

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية: (كلو، ٢٠٠٣)

- عدم رضى وموافقة الباحث عن العمل بأن يكون أجره فيه أقل من المتوقع أو أقل من العمل الذي عمل فيه سابقاً.
- وجوب معرفة الباحث عن العمل بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- توقعات الباحث وايمانه بأنه كلما بحث عن فرص عمل أكثر كلما كان راتبه وأجره أعلى.
- توفر الوقـت الكـافي للعـاطلين عن العمـل في بحثهم عن عمـل مقـارنـة بزملائهم الذين يعملون في وظائف حالياً حيث لا يتوفر لهم الوقت لكي يبحثوا عن عمل، فالعاطلين عن العمل لديهم وقت كاف للبحث والاتصال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجمع المعلومات أكثر من الأشـــخاص العاملين، وبالتالي فإن البطالة وفق هذا النوع تكون استثماراً.

نســـتنتج مما ســـبق ذكره أعلاه أن البطالة من وجهة نظر هذه النظرية بأنها اختيارية وليست اجبارية لأنها تعتمد على رغبة الشخص بتحسين مستواهم المعيشي والبحث عن فرص عمل أفضـــل، وقد تعرضـــت هذه النظرية لانتقادات عديدة نذكر منها: (نجا، ٢٠٠٥)

- تبني رواد هذه النظرية لفكرة أنه كلما زادت مدة البحث عن عمل كلما زادت احتمالية الحصـــول على العمل، والواقع يثبت عدم صـــحة هذا الاعتقاد.
- ازدياد فرصة الأشخاص الذين لديهم خبرة في السوق ودراية بأساليب العمل عن الأشخاص الجدد الذين سوف يدخلون السوق للحصول على فرصة عمل.
- اهمل رواد هذه النظرية الجانب الاقتصـادي للبطالة وحصرـوها فقط في رغبة الأشـــخاص في الحصـــول على عمل جديد وأجر أفضـــل يلبي طموحاتهم ويحسن من وضعهم المعيشي.
- رواد هذه النظرية يفسرـون البطالة على المدى القصـير ولم يسـتطيعوا تفسيرها على المدى الطويل وارتباطها بمحددات أساسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية تجزئة سوق العمل:

ورائدا هذه النظرية الاقتصـاديان (P. Doeringer, M. Piore) والذين كانا أول من تحدث عن ازدواجية سوق العمل من خلال كتاباتهم الـصادرة سنة ١٩٧١، وقد تناولت كتاباتهم القوى العاملة حيث قاما بتحليلها وبينوا أن قوة العمل تتجزأ بناء على الجنس، والنوع، والمستوى التعليمي، والعمر، حيث ركزا على أ سباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية سـتينيات وبداية سـبعينيات القرن الماضي مع ملاحظة أن ارتفاع معدل نسبة البطالة في قطاع ما قد يتزامن مع قطاعات صناعية تعاني من قلة القوى البشـرية، وتقوم فكرة هذه النظرية على وجود نوعين من أسـواق العمل لكل منهما خصائصه المحددة له وهما كالتالي: (بن فايزة، ٢٠٠٩)

- سـوق أولي: من خصـائصـه بأن الأجور فيه عالية، وهو مسـتقر وظيفياً، ويعتمد على الانتاج كثيف الاسـتخدام لرأس المال، والعمالة لديه ماهرة وذات خبرة تحاول المؤسسات الحفاظ عليها، والطلب على منتجاته مستقر وبالتالي هنالك استقرار للأيدي العاملة، احتمالية ظهور البطالة فيه ضعيفة نسبياً في فترة الركود الاقتصادي المستمر.
- سوق ثانوي: من خصائصه بأن الأجور فيه منخفضة، وعلاقات العمل فيه فردية، والبطالة فيه مرتفعة، هنالك دوران دائم لليد العاملة بحثاً عن الاستقرار والأجر المناسب، ويعتمد على الانتاج كثيف الاستخدام لليد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملة، ويتأثر بالتقلبات التي تحصل للنشاط الاقتصادي، الأيدي العاملة ليس لها نفس الحقوق والضمانات الموجودة في السوق الأولي، وتتركز البطالة فيه نتيجة تأثر هذا السوق بالتقلبات الاقتصادية والظروف المحيطة به.

نظرية الأجر المكافئ:

تقوم مبادئ هذه النظرية على فكرة أن يقوم أصحاب العمل بدفع أجور أعلى من المتعارف عليها في سوق العمل لتشجيع العمال على زيادة القدرة الإنتاجية لهم مما يخلق فائضاً في عرض العمل يؤدي إلى البطالة، ويقوم أصحاب العمل بهذا الأسلوب لتماشيه مع أهدافهم الموضوعة في زيادة القدرة الإنتاجية لهم مما يعود بالمنفعة عليهم حتى لو كان ذلك على حساب زيادة في الأجر وظهور البطالة، حيث ساهمت هذه النظرية في تفسير الجانب السلوكي الذي يتخذه أصحاب العمل في محافظتهم على عمالهم والتقليل قدر الإمكان من دوران العمالة بحثاً عن عمل أفضل وذلك برفع أجورهم وتحسين ظروفهم المعيشية واستقطاب العمالة ذات المهارة والخبرة العالية (Tremblay, ١٩٩٢)

أما الأسباب التي تجعل أصحاب العمل يقدمون على رفع الأجور فيمكن تخليصها كالتالي:

- المحافظة على استمرارية المؤسسة من خلال تشجيع العامل على البقاء داخل مؤسستهم وعدم بحثه عن عمل جديد مما يؤدي إلى تقليل دوران قوة العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رفع القدرة الانتاجية للعامل من خلال تشـــجيعه على بذل جهد أكبر في مقابل اعطاءه أجر أكبر، الأمر الذي يؤكد على التزام العامل بولاءه تجاه هذه المؤسسة ويقلل من هدر الوقت ويحسن من مستواهم.
- زيادة القدرة الانتاجية من خلال اســـتقطاب القوى العمالية ذات الخبرة والمهارة الكافية. (Gregory, ٢٠٠٦)

المبحث الثاني: الانفاق العام

اهتم الاقتصـــاديون ســـواء التقليديون أو الحديثون منهم بالإنفاق العام حتى أنه أخذ جل تفكيرهم حول كيفية توزيع مبالغه بين أقســـام ودوائر الدولة لتحقيق أكبر منفعة ممكنة.

وتاريخياً كان الانفاق العام في معظم دول العالم يتركز على نفقات الجيش وما يحتاجه من معدات ولوازم وأسلحة، أضف إلى ذلك رواتب منتسبي الجيش بالإضافة إلى رواتب موظفي الدولة، مع ملاحظة أن هذه النفقات تزداد وتتناقص خلال مرحلة الحرب والسلم، فهي تزداد أثناء الحروب وتتناقص أيام السلم.

أما في عهد الإسلام وأيام الخلفاء الراشدين ومن تبعهم فقد تركز الانفاق العام بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ليشمل أمور الزكاة والصدقة وتوزيعها لمستحقيها، وكذلك بناء المساجد وبيوت العلم والمدارس والانفاق على رحلات العلم من بيت مال الدولة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث كانت دولة الخلافة تقوم بصرف المكافآت على العلماء والمفكرين لتشجيعهم على طلب العلم والبحث. (العيسى وقطف، ٢٠٠٦)

ومع تطور الدول وانتقال الانفاق العام من وجهة النظر التقليدية التي كانت من خلالها الدولة تلعب دوراً حيادياً مقتصراً على تمويل وظائف الدولة التقليدية والتركيز على الجوانب الفنية والقانونية والتشريعية التي تنظم عملية الانفاق العام وتراقبه، دون التطرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه العملية، فالدولة الحارسة ارتبطت بمفهوم الفكر التقليدي على أنها دولة تتميز بحيادية النفقات، أي أن إنفاق الدولة العام لا يؤثر في التوازن الاقتصادي للدولة، لكن الاقتصاديين الجدد قد أكدوا على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن لا يكون هنالك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية للانفاق العام، ولأن الدول في تطور مستمر وبسبب ظهور النظرية التقليدية الكينزية التي قامت ونادت بضرورة أن تتدخل الدولة بكل وسائلها وأدواتها الاقتصادية والمالية لتحقيق النفع العام، وتكون مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الدول الاقتصادية لديها القدرة على التحكم بحجم الانفاق العام الذي بدوره أصبح مؤشراً هاماً يدل على قوة الدولة ومقدار حصتها من مواردها الانتاجية، حيث يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية للدولة تتحكم به وتقوم بتعديله كيفما تريد لمعالجة التغييرات الحاصلة في اقتصاد الدولة لتحقيق التوزان الاقتصادي والمحافظة عليه. (الخطيب، ٢٠٠٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١ مفهوم النفقة وأركانها

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم النفقة العامة نذكر منها ما يلي:

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، وهو كل النقود التي تستعملها الدولة ثمناً لحاجتها من السلع والمنتجات والخدمات من أجل تسيير أمورها في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. (ناشد، ٢٠٠٩)

أو هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة مؤسساتها وهيئاتها واداراتها ووزراتها لاشباع حاجة عامة. (الحاج، ٢٠٠٩)

ويمكن أيضاً تعريفها بأنها مبلغ مالي يصدر من الدولة أو شخص يمثل الدولة لتحقيق منفعة عامة للدولة. (عبد العظيم، ٢٠٠٧)

٢-٢-٢ الشكل النقدي للنفقة العامة:

من التعاريف السابقة نلاحظ أن النفقة العامة تتم على شكل صورة نقدية أي مبلغ من المال، وبالتالي فإننا نستثني منها أية وسيلة كانت عينية (غير مالية) أو معنوية على شكل مزايا لتسيير مرافق الدولة وانعاش المجتمع، ويرجع السبب في استثناء أية مبالغ كانت غير مالية للأسباب التالية: (الحاج، ٢٠٠٩)

- بما أن الاقتصاد قد انتقل من مرحلة المقايضة التي كانت تتم في العصور السابقة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي فإنه يتوجب علينا التعامل مع النقد في تسيير أمور حياتنا المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لضمان تنفيذ الانفاق العام وتوجيهه نحو الأهداف التي وضع من أجلها لا بد من هيئات رقابية ومالية وادارية، وهذه الهيئات يسهل عليها تنفيذ مهامها في حالة كان الانفاق العام نقدياً.
- الانفاق العيني يعاني العديد من المشاكل ومنها آلية تقديره وتهاونه وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية الرسمية والتي من الممكن أن تحابي بعض الأفراد عن بعضهم الآخر والذي سوف يثير العديد من التساؤلات والشكوك حول مصداقيتها.
- في حال اعتمدت الدولة الانفاق العيني عن الانفاق النقدي هذا سوف يؤدي إلى تنصل الدولة من تحقيق مبدأ المساواة بين أفرادها عند تحصيلها للضرائب حيث لا تلبث أن أن تحابي بعض الأفراد عن بعضهم البعض بهدايا عينية لتخفيف الضرائب عليهم. (عبد العظيم، ٢٠٠٧)

٢-٢-٣ صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام

كما نعلم فإن الجهة المخولة بالانفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة وضمن صلاحيات منوطة بها مستمدة من قوانينها وتشريعاتها المتعامل بها، ففي حال قيام شخص ما أو جهة ما ببناء مدرسة أو مسجد أو مستشفى، فإن ذلك لا يعد من قبيل الانفاق العام، وذلك لأن الجهة المانحة ليس لها علاقة بالدولة ولم تخرج تلك الأموال من خزينة الدولة. (الحاج، ٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنالك معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هما:

- معيار قانوني: وهو معيار تقليدي يستند إلى الطبيعة القانونية للشخص أو الجهة التي تقوم بالانفاق.
- معيار وظيفي: وهو معيار يستند إلى الطبيعة الوظيفية للشخص أو الجهة التي تقوم بالانفاق. (الوادي وعزام، ٢٠٠٧)

أ. المعيار القانوني: وفي هذا المعيار يتم اعتبار النفقات العامة على أنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام أي الدولة، بمعنى آخر المؤسسات والهيئات العامة التابعة للدولة، والذين يستمدون قراراتهم من القوانين والقرارات الإدارية التي تصدر عن السلطات الرسمية التابعة للدولة، أما النفقات الخاصة فهي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص والذي لا يمثل الدولة بل يكون مبنياً على قوانين خاصة تقوم على مبدأ المساواة بين طرفي عقد القانون، أضف إلى ذلك أن أشخاص القانون العام هدفهم تحقيق مصلحة عامة يستفيد منها مواطنو الدولة كافة، بينما أشخاص القانون الخاص هدفهم تحقيق مصلحة خاصة يستفيد منها طرفي عقد القانون بالدرجة الأولى. (ناشد، ٢٠٠٩)

ب. المعيار الوظيفي: في هذا المعيار يتم النظر إلى الطبيعة الوظيفية التي تصدر عنها النفقة العامة وليس طبيعة الأشخاص الذين يقومون بها ويعملون على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. تحقيقها، فكلا الدولة والأفراد يقومون بنشـــاطات ووظائف مماثلة، فاعتماد المعيار هنا قائم على اعتبارات اجتماعية واقتصـــادية للدولة، وبالتالي فإن النفقة العامة بناء على هذا المعيار هي النفقة التي تقوم بها الدولة بصـــفتها السيادية. (ناشد، ٢٠٠٩)

مما سـبق، وبالاعتماد على المعيارين السـابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

٢-٢-٤ الانفاق الاجتماعي

يقصد بالانفاق الاجتماعي الاستثمارات والمصاريف التي تقوم الدولة بانفاقها على المجالات الاجتماعية كالتعليم والصـحة والاسـكانات والاعانات المباشرة والدعم النقدي للأسر المحتاجة والتنمية الاجتماعية من قبل القطاع العام والقطاعين الخاص وغير الربحي، وإن الانفاق الاجتماعي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، وله صـفات مشـتركة يمكن ايجازها بالتالي: (خلف، ٢٠٠٨) (المهايني، ٢٠٠٨) (صالح، ٢٠٠٤)

أولاً: المبالغ التي تنفقها الدولة تعتبر مبالغ عالية مقارنة بحجم الناتج الاجمالي في الدول العربية (كالأردن ومصر وتونس ولبنان مثلاً)، مما يعني أن امكانية توفير موارد أخرى اضافية للانفاق سوف تكون نسبته ضئيلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تدني مستوى كفاءة هذا الانفاق وخاصة في مجالي التعليم والصحة، حيث أن هذين القطاعين يمثلان الحصة الأكبر من من موارد الانفاق الاجتماعي وهما لا يخضعان لرقابة، حيث الجانب الأكبر من النفقات المدفوعة لهما يعود صرفهما كرواتب وأجور موظفين ولا يخصص للبحث والتطوير للحد من الهدر وتحسين الكفاءة التشغيلية.

ثالثاً: قطاعات الانفاق فيها غير قابلة للتغيير لأنها تقوم على أسس ومبادئ وأنظمة بيروقراطية، تتميز بتدنى الأجور وبالتالي فهي لا تستقطب أفضل الكفاءات عادة، وحتى إن وجدت فمصيرها غالباً الهجرة للبحث عن وظيفة أفضل.

رابعاً: آليات الانفاق والفئات المستهدفة يوجد فيها خلل وخاصة في برامج الاعانات والمساعدات الاجتماعية، فكثير من الدعم لا يصل إلى فئاته المستحقة بل يذهب إلى فئات أخرى غير مقصودة من هذا الدعم، فمثلاً دعم البنزين سوف يؤدي إلى دعم الفئة التي تستهلكه أكثر وهم هنا الأغنياء وليس الفقراء الذين هم بالأساس الفئة المستهدفة.

خامساً: توظيف النفقات الاجتماعية سياسياً عند توزيعها ديموغرافياً أو جغرافياً، والمقصود هنا أنه عادة من يتم شراء الولاء السياسي للنظام الحاكم بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة لاقليم أو جهة معينة.

ويعتبر الانفاق الاجتماعي أحد المداخل الرئيسية لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية، فالأوضاع الاقتصادية في كثير من الدول العربية والتي تعاني من عجزاً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميزانيتها، تجد نفسها أمام خيار صعب يتمثل في كيفية تأمين العدالة الاجتماعية من ناحية عدم قدرتها على التوقف عن الانفاق العام والحد من الأيدي العاملة التي تحتاج إليها، ومن ناحية ثانية التوسع في الانفاق لتلبية حاجات المواطنين التواقين للتغيير ورؤية نتائج ثوراتهم ومطالبهم للتغيير. (الراضي، ٢٠٠٥)

فالانفاق الاجتماعي هو أحد أنواع الانفاق العام والذي يتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة لمواطنيها مثل الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، والتي تظهر من خلال الضروريات والحاجيات والكماليات فيما سيأتي:

٢-٢-٥ أهداف النفقات الاجتماعية

النفقات الاجتماعية وظيفتها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وذلك لأن الأموال التي تغطيها هذه الأموال هي ملك لعامة الشعب، والحكومة تقدم هذه الخدمة لمواطنيها لكي يستفيدوا منها قدر الإمكان.

ونظراً للتطور الحضاري والثقافي والاجتماعي لمختلف المجتمعات، فإنه مفهوم الحاجة العامة يختلف من مجتمع لآخر، فالماليون التقليديون أمثال (كارل ماركس، وجون ستيوارت، ...) يقرون أنه إذا خصص الانفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة فعندها تتحقق المنفعة العامة، بينما الفكر المالي الإسلامي وعند تطرقه لمسألة الحاجة فإنه نظر إليها انطلاقاً من حاجة النفس البشرية لاشباع رغباتها لأنها ضعيفة، فالأصل في التشريع أن يحقق المصلحة العامة وليست

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاصـــة، من هنا قســـم الفكر المالي الإســـلامي الحاجات العامة اعتماداً على معيار المصلحة العامة لا الخاصة إلى: (شهاب، ١٩٨٨)

- الضـــروريات: وهي الحاجات التي لا تســـتقيم الحياة إلا بتوفرها ولا غنى للمجتمع عنها مثل: الصحة، الدفاع،... الخ.
- الحاجيات: وهي الأمور التي تستمر معها حياة الأفراد ولكن فقدانها يؤدي إلى صـــعوبة ومشـــقة الحياة مثل: الخدمات الأســـاســـية، ومرافق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- الكماليات: وهي الأمور التي تعطي للحياة بهجة وراحة ومتعة وتســـتقيم الحياة معها ولا تعتبر حاجة أو ضرورة لاستقامة الحياة، فهي مكملات من أجل تحقيق السعادة مثل: الحدائق العامة، المنتجعات السياحية، الملاهي، ... الخ).

٦-٢-٢ تصنيف النفقات العامة وضوابطها

في الســـابق وفي ظل الدولة الحارســـة لم يكن تصـــنيف النفقات العامة يشـــغل فكر الماليين والاقتصاديين إلا أنه ومع تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الدولة وتنوع واختلاف آثار النفقات العامة كان لا بد من وضع أسس وضوابط تحكم تسييرها لتحقيق المنفعة المرجوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلقد اتسع مجال الانفاق العام، وتعددت أهدافه ووظائفه، ومع تخلي الحكومات الحالية عن سياسة الحياد المالي، كان لا بد للدراسات الحالية أن تسلط الضوء على أهمية ضبط وتطبيق النفقات العامة ضمن أسس وضوابط ومعايير معينة، ودراسة أسباب تزايد النفقات العامة وكيفية التفريق بين زيادتها الظاهرية وزيادتها الحقيقية. (عبد العظيم، ٢٠٠٧)

أنواع النفقات العامة:

تختلف تقسيمات النفقات العامة تبعاً للطريقة التي ينظر إليها، حيث قسمت النفقات العامة تبعاً لوجهة النظر الاقتصادية إلى تقسيمات أربعة كالتالي: (فرهود، ١٩٩٤)

أ. تقسيم النفقات العامة تبعاً للغرض منها.
ب. تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي.
ج. تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها.
د. تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها.

٢-٢-٦-١ تقسيم النفقات العامة تبعاً للغرض منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم تقســـيم النفقات في هذه الحالة تبعاً للفائدة المرجوة منها إلى ما يلي: (السيوفي، ٢٠٠٨)

أ. النفقات العســـكرية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة في دعم قواتها المسلحة وجيوشها وبرامج الأمن الوطني وآليات التسليح.

ب. النفقات الادارية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة على جهازها الإداري أي على رواتب موظفيها ومعاشات التقاعد.

ج. النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة في برامج الضـــمان الاجتماعي والخدمات التعليمية والصحية..

د. النفقات المالية: وهي النفقات التي تمثل أقســـاط الدين العام وأداء الفوائد.

هـ. النفقات الاقتصـــادية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة في تنفيذ برامجها الاقتصادية كإنشاء المشاريع والمنح الاقتصادية والإعانات.

٢-٢-٦-٢ تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي:

تقسم النفقات في هذه الحالة إلى قسمين هما: (شامية، ١٩٩٧)

أ. النفقات الحقيقية: وهي النفقات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشـكل مباشر، أي بمعنى آخر تمثل دخلاً جديداً لصـاحبها تم مقابل تقديم خدمة أو ســـلعة أو منفعة للدولة، حيث يتم اضـــافتها إلى دخل الدولة القومي وتؤثر على نســـبة وكمية ونوع الإنتاج القومي، فهي بذلك تمثل دخلاً اضافياً لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. النفقات التحويلية: وهي النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر، حيث أن تقديم الخدمة أو السلعة أو المنفعة للدولة يتم بدون مقابل، حيث من الممكن اعتبارها اعادة توزيع للدخل وليس زيادة له.

للمقارنة بين كلاً من النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية تم الاعتماد على ثلاثة معايير أساسية كالتالي:

١. معيار الزيادة المباشرة في الانتاج: إن النفقة الحقيقية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي للدولة، لأنها تستخدم موارد الدولة الاقتصادية بشكل مباشرة عن طريق تقديمها للخدمة أو السلعة أو المنتج أو المنفعة، بينما في حالة النفقة التحويلة فإنها لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي للدولة، لأنه لا يتم استخدام موارد الدولة الاقتصادية بشكل مباشر. (المهايني، ٢٠٠٨)

٢. معيار من يقوم بالا ستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: في هذا المعيار يتم اعتبار النفقة العامة حقيقية في حالة استخدام الدولة واستعمالها المباشر لقوتها الشرائية أو مواردها الاقتصادية كما هو الحال عند دفع الدولة لرواتب وأجور موظفيها وذلك لأن الدولة قد استهلكت مباشرة لخدمات هؤلاء الأفراد والموظفين، بينما في النفقة العامة التحويلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. فإن الدولة لا تستخدم مواردها الاقتصادية أو قوتها الشرائية بشكل مباشر بل أفراد الدولة هم من يقومون بالاستهلاك والاستخدام المباشر للقوة الشرائية للدولة والممثلة بالنقود كإعانات البطالة والمرض والعجز مثلاً. (فرهود، ١٩٩٤)

٤. معيار المقابل المباشر: والمقصود هنا ما تجنيه الدولة من خدمات أو أموال نظير نفقاتها العامة، فتكون النفقة حقيقية في حال حصلت الدولة عليها بمقابل مباشر، أما في حالة عدم حصول الدولة عليها بشكل مباشر فإنها تعتبر تحويلية. (المهايني، ٢٠٠٨)

٢-٢-٦-٣ تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها:

وفقاً لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى قسمين هما: نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية، ويتم المقارنة بينهما بناء على ثلاثة معايير هي:

١. معيار من يتحمل عبء النفقات العامة: في هذا المعيار يتم التمييز بين النفقة العامة المركزية والنفقة العامة المحلية بناءاً على تمويلها من قبل الميزانية العامة للدولة أم لا، أي تكون النفقة العامة مركزية في حال تم تمويلها من خلال الموازنة العامة للدولة وفي هذه الحالة يكون عبء تحملها كاملاً على أفراد المجتمع كافة، بينما تكون النفقة العامة محلية في حال تم تمويلها من خلال موازنة محلية لإقليم أو بلدية ففي هذه الحالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتحمل عبئها فقط سكان هذا الإقليم أو البلدية وليس المجتمع كافة. (السيوفي، ٢٠٠٨)

٢. معيار صالح الدولة أو الاقليم: في هذا المعيار يتم التمييز بين النفقة العامة المركزية والنفقة العامة المحلية بناء على المستفيد من هذه النفقة، ففي النفقة العامة المركزية يكون المستفيد منها كافة أفراد المجتمع كنفقات الدفاع والأمن الوطني، بينما النفقة العامة المحلية يستفيد منها أشخاص أو فئات معينة في إقليم أو محافظة داخل البلد كنفقات المياه والكهرباء لمحافظة ما. (شامية، ١٩٩٧)

٣. معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: ويتم الحكم والمقارنة هنا بين النفقة العامة المركزية والنفقة العامة المحلية بناء على ورودها في الموازنة العامة للدولة أو الإقليم بغض النظر عن من يتحمل عبئها أو استفاد منها، فهي مركزية إذا وردت في الموازنة العامة ومحلية إذا وردت في موازنة الإقليم أو البلدية. (السيوفي، ٢٠٠٨)

٢-٢-٦-٤ تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها:

يتم تقسيم النفقات العامة تبعاً لهذا المعيار إلى نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية كالتالي: (المحجوب، ١٩٩٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. نفقات عامة عادية: وهي النفقات التي يتكرر وجودها سنوياً في الموازنة العامة للدولة كرواتب الموظفين وفوائد القروض وغيرها.
٢. نفقات عامة غير عادية: وهي النفقات التي لا يتكرر وجودها سنوياً في الموازنة العامة في الدولة كنفقات انشاء السدود والكوراث والتي تمول بإيرادات غير عادية.

أما الفكر المالي الحديث ونتيجة لتطور دور الدولة الاقتصادي فقد اتجه إلى تقسيم أكثر واقعية كما يلي: (الوزني والرفاعي، ١٩٩٩)

١. النفقات الاستثمارية: وهي النفقات التي تقوم الجولة بتحصيلها من مخزون وأراضٍ وأصول غير مادية لتكوين رأس المال الثابت، بهدف توسيع كمية الإنتاج المحلي لتحقيق التكامل والنمو الاقتصادي، وتتميز هذه النفقات بأنها مرنة ولديها قدرة عالية على الاستجابة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.
٢. النفقات الجارية: وهي النفقات التي يتكرر وجودها بالموازنة العامة للدولة والتي تستخدمها الدولة لتسيير أمور حياتها والقيام بوظائفها كرواتب الموظفين مثلاً أو ما تدفعه للموردين مقابل خدمات وسلع.

إن انتقال الدولة من مفهوم الحياد المالي إلى مفهوم التدخل لتحقيق التكامل والنمو الاقتصادي أدى إلى تعدد نشاطات الدولة وتوسع وظائفها الأمر الذي زاد من الاهتمام بالانفاق العام لما يمثله من ركيزة أساسية وأداة هامة تعتمد عليها الدولة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق نموها وتكاملها الاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي. وبســـبب توســـع نشـــاطات الدولة وتعدد الحاجات العامة ازداد حجم النفقات العامة، الأمر الذي أوجب ارســاء قواعد وضــوابط تحكم هذه النفقات وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة منها. وتتأثر النفقات العامة بمحددات كثيرة مختلفة منها ما هو مرتبط بمقدرة الدولة على تحصيل الإيرادات ومنها ما هو مرتبط بالبنية الاقتصادية في البلد، ومنها ما هو متعلق بالوظائف والواجبات المناطة للدولة، وأخرى متعلقة بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية المراد تحقيقها من قبل الدولة. (السيوفي، ٢٠٠٨)

٢-٢-٦-٥ تصنيف النفقات الحكومية:

١. التصـنيف العام للنفقات الحكومية: ويتم تصـنيفها هنا اعتماداً على دليل الاحصاءات المالية الحكومية في أبواب عدة نذكر منها: (خلف، ٢٠٠٨)

❖ <u>نفقات جارية</u>: وتضم الفئات التالية:

- مـدفوعـات الفوائـد (التحويلات الـداخليـة، الإعـانـات، التحويليـة الخارجية...).
- النفقات على الخدمات والسـلع (الرواتب والأجور، حصـص أصـحاب العمل...).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ نفقات رأسمالية: وتضم الفئات التالية:

- تحويلات رأسمالية (تحويلات خارجية، تحويلات داخلية...).
- شراء مخزون.
- حيازة أصول رأسمالية ثابتة.
- مجمل الإقراض ناقص التسديدات.

٢. أما تصنيف النفقات العامة في الجزائر، فيتم تصنيفها إلى: (قدي، ٢٠٠٦)

١. نفقات التسيير: وهي تضم الفئات التالية:

أ. مخصصات السلطات العمومية.

ب. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

ج. التدخلات العمومية.

د. النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

٢. نفقات الاستثمار:

أ. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ب. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ج. النفقات الأخرى برأسمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٧ مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي

نظراً للتطور الاقتصادي الحاصل وانتقال دور الدولة من "دولة حارسة" إلى "دولة متدخلة"، فقد احتلت دراسة النفقات العامة مكانة كبيرة في النشاط المالي للدولة لما يمثله الانفاق العام من أداة رئيسية تعمل من خلالها الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية واشباع حاجاتها العامة.

وتطور دور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي نتيجة لتطور الدور الاقتصادي للدولة، حيث احتلت دراسة النفقات العامة مكانة بارزة في الفكر المالي نظراً لتوسع نشاطات وواجبات الدولة والتي أصبح لزاماً عليها التدخل من أجل ضبط وتسيير العملية النقدية داخل الدولة وخاصة بعد عجز المدرسة التقليدية عن حل الأزمات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة كالركود والبطالة والانكماش، وقد تطورت المراحل التي مر بها الانفاق العام في الدولة على النحو التالي: (Bonney, ١٩٩٦)

١-٧-٢-٢ النفقات العامة في الدولة الحارسة:

في السابق كان ينظر إلى الانفاق العام على أنه انفاق استهلاكي ودوره محايد ليس له تأثير في النشاط الاقتصادي للدولة، وهذا القول كان مستنداً على الأسس الفكرية التي آمن بها الكلاسيكيون والتي كانت تنادي بفكرة أن النظام الرأسمالي له القدرة على تحقيق التوازن الاقتصادي الكامل دون حاجة لتدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي حيث كان دور الدولة مقتصراً على الرقابة باستثناء قيام الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوظائفها التقليدية، مع مراعاة ضرورة تحقيق الدولة لتوازن الميزانية العامة سنوياً تنفيذاً لمبدأ الحياد المالي. (الوادي وعزام، ٢٠٠٧)

كل هذا أدى إلى تحديد حجم النفقات وأنواعها حيث اقتصرت النفقات على الأنواع التالية:

- نفقات القضاء: وهي النفقات التي تدفعها الدولة على شكل أجور ورواتب للعاملين في السلك القضائي من أجل مهمة المحافظة على ممتلكات الدولة والأفراد وفرض الأمن والاستقرار والنظام في الدولة.
- نفقات الأمن والدفاع: وهي النفقات التي تصرفها الدولة على الجيش وبرامج الأمن الوطني والتي لا يمكن للدولة أن تتخلى عنها بأي حال من الأحوال لا وقت السلم ولا وقت الحرب وتختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر.
- نفقات تسيير المرافق العامة: وهذه النفقات متنوعة وتقسم إلى: (الخطيب، ٢٠٠٨)

— نفقات التعليم وتدريب الشباب: وهي نفقات تجلب عائداً للدولة على المدى القريب من الرسوم والمستحقات والخدمات الطلابية وعلى المدى البعيد بعد انهائهم تعليمهم وتقلدهم لدورهم الوظيفي في تقدم وازدهار البلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نفقات تسـهيل حركة التجارة: وهي نفقات تختص بالنشـاط التجاري وتختلف تبعاً لهذا النشاط وتختص بالموانئ والجسور والطرق في الدولة.
- بناء على ما سبق فإننا نستنتج أن المدرسة التقليدية لم تفرق بين الانفاق العام والانفاق الخاص بل نظرت إليهما بنفس نظرة المسـاواة واعتبرته انفاق استهلاكي، يجب تقييده من أجل زيادة الادخار، وبذلك تصبح الدولة "دولة حارسـة" مهمتها تقتصر على تسـيير المرافق العامة، وليس للانفاق العام أي دور اقتصادي، ونتيجة لذلك أصبح الانفاق العام محايداً. (فارس، ١٩٩٧)

٢-٢-٧-١ النفقات العامة في الدولة المتدخلة:

أدى ظهور أزمة الكسـاد الكبير بتاريخ ١٩٢٩/١٠/٢٩ مع انهيار أسـواق المال الأمريكية إلى عدم صـحة افتراضـات المدرسـة الكلاسـيكية التي أقرت بأن الاقتصـاد يكون دائماً في حالة توازن، وأن أي اختلال أو تغيير يحدث له يكون عرضـياً وليس مستمراً ويتم الرجوع إلى توازنه من خلال آلية السوق انطلاقاً من فكرة "اليد الخفية" لآدم سميث، مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصـادي، وبذلك انتقلت الدولة من مرحلة كونها "دولة حارسـة" لا تؤمن بضرورة التدخل في الأسواق وإدارة حركتها، إلى مرحلة كونها "دولة متدخلة"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤمن بأنه لا بد لها من التدخل في الأزمات المالية التي تحدث للأسواق المالية من أجل القضـــاء عليها وضـــبط حركة الأســـواق المالية وتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي. (الرداوي، ٢٠٠٠)

وبعد انتشـــار أفكار ومبادئ نظرية (كينز)، تخلت الدولة عن الدور الحيادي التقليدي الذي كانت تقوم به خلال ثلاثينيات القرن الماضي، وما أزمة الكســـاد المالي سنة ١٩٢٩ إلا دليل على عجز النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن كون هذه الأزمة نتجت عن الفجوة العميقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولأن الدولة كان دورها محايداً لم تتدخل. والحل يكون من خلال اعطاء الدولة دورها في التدخل لتحقيق التوازن وتقليل الفجوة الحاصـلة عن طريق تنشـيط الطلب الكلي الفعال عن طريق الانفاق العام، وهنا يتضـح لنا الدور الذي أصـبحت تلعبه الدولة والتغير الذي طرأ على الفكر المالي الاقتصـادي بحيث أصـبحت السـياسـة المالية ركناً أسـاسـياً من أركان الاقتصاد الكلي وأصبح التدخل في النشاط الاقتصادي مهمة من مهام الدولة وخاصة في الأزمات الاقتصـــادية من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي والمالي والاقتصـــادي، كل هذا أدى إلى زيادة حجم الانفاق العام. (شامية، ١٩٩٧)

٢-٢-٧-٣ النفقات العامة في الفكر الاشتراكي:

بعد حدوث الثورة الروسـية سـنة ١٩١٧ وظهور مبادئ الفكر الاشـتراكي والتي نظر أصـحاب هذا الفكر إلى الأزمات الاقتصـادية التي يحدثها النظام الرأسـمالي بأن سببها هو تفضيل مصلحة الفرد على الجماعة والتي هي الدولة، والتي أدت إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويكون لديها القدرة على التحكم في أي نشاط يحدث في الدولة بما يخدم مصلحة الفرد والجماعة. (الرداوي، ٢٠٠٠)

ووفقاً للفكر الاشـــتراكي لم يعد دور الدولة مقتصـراً فقط على حل الأزمات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي والمالي والاقتصادي، بل أصبح يشتمل على أن تصبح الدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج و صاحبة القرار والمتحكمة في كل ما يتعلق بالإنتاج والاسـتثمار، تحقيقاً للمصـلحة العامة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصـادي مع مراعاة عدم الإخلال بالجانب الاجتماعي، ومشاركة الدولة في صنع القرار يجب أن تكون مســـتمدة من مبدأ "الأيديولوجية الاجتماعية" أي تصـــبح الدولة هي المنتج الأكبر وتمتلك غالبية وســـائل الإنتاج، والجدير ذكره أن من مهام الدولة في النظام الاشـــتراكي أن تتحمل العبء الأكبر في تحقيق التوازن بين الانتاج والاســـتهلاك وتقوم بتوزيع الدخل أكثر من استهلاكه بحكم امتلاكها واستثمارها لوسائل الانتاج، ولتحقيق عملية التوازن بين الاســـتهلاك والانتاج لا بد للدولة من اجراءات وقرارات لزيادة النفقات العامة، لأن كل ما سـبق يمس الجانبين الاقتصـادي والاجتماعي، الاقتصـادي لأن الدولة هي المستثمر الأكبر والمنتج في السوق، والاجتماعي لأن على كاهلها سوف يتم تعظيم مصلحة الأفراد واشباع حاجاتهم اليومية . (شامية، ١٩٩٧)

٢-٢-٧-٤ الإنفاق العام في الفكر المالي الحديث:

أدى تطور السلطة العامة عبر التاريخ الحديث إلى اتساع كبير في نشاط الدولة الاقتصادي، وبسبب بروز الأنظمة الاقتصادية العالمية الجديدة والتي قامت على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبادئ العولمة وظهور ما يسمى "دولة الرفاه الاقتصادي" أضيفت للدولة مهام جديدة حيث توسعت الدولة في نفقاتها المالية وخصوصاً الاجتماعية من أجل تحقيق ما يسمى الرفاه الاجتماعي لأفرادها وبذلك لم يقتصر دورها على تحقيق التوازن المالي والاقتصادي بل أضيفت له نفقات عامة جديدة تولت الدولة إدارتها وضبطها ومنها ما يلي:

- نفقات محاربة الفقر: وهي نفقات مالية جديدة عملت الدولة من خلالها على توفير فرص العمل لأفراد المجتمع من خلال زيادة استثمارات الدولة في الداخل ورفع المستوى المعيشي لأفرادها، وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية، والتوسع في توزيع الإعانات والمساعدات للمحتاجين والفقراء، وتعديل القرارات والتشريعات التي تحول دون توفير الحياة الاجتماعية الكريمة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال رفع الحد الأدنى للرواتب لكي يتعدى خط الفقر الذي أقره البنك الدولي بـ (١,٢٥) دولار في اليوم لكل فرد. (قدي، ٢٠٠٦)
- نفقات القضاء على الأمية: إن من أهم واجبات الدولة الحديثة مهمة القضاء على الأمية من خلال توفير كافة مستلزمات العملية التعليمية لتوفير الحد الأدنى للتعليم، وبناء المنشآت والمدارس ودعم محدودي الدخل وتقديم المنح التعليمية لأفراد الدولة. (عبد العظيم، ٢٠٠٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نفقات الرقابة الاقتصادية: وهنا يضطلع دور الدولة للتصدي للفساد والرشوة في إقامة المؤسسات الرقابية التي تتصف بالمصداقية والشفافية والحيادية للتصدي لظاهرة الفساد الاقتصادي والذي يعد من أهم عوامل فشل السياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى تسهيل النشاط الاقتصادي الاستثماري ومحاربة كل ما يقف في طريقه كظاهرة الاقتصاد الموازي. (الكافي، ٢٠١٤)
- نفقات الرعاية الصحية الضرورية: ويتمثل دور الدولة هنا من خلال تأمين الحد الأدنى للرعاية الصحية لكافة أفرادها واستفادة جميع مناطق الدولة منها، حيث نلاحظ مدى العناية التي توليها الدول في مجال الرعاية الصحية وما تنفقه عليها. (ناشد، ٢٠٠٦)
- نفقات البحث العلمي: نظراً للتطور الملحوظ في مجال التقدم العلمي التكنولوجي، فقد أخذت دول العالم تولي الانفاق على البحث العلمي اهتماماً كبيراً لأنه أحد عوامل ازدهار البلدان وتحقيق التنمية المستدامة، فالانفاق على البحث العلمي هو بمثابة استثمار سوف تجنى ثماره لاحقاً، ونلاحظ أن القطاع الخاص لا يولي البحث العلمي الاهتمام المطلوب لأنه لا يعطي نتائجه على المدى القريب، لذلك كان لا بد من أن تؤول مسؤولية الاهتمام به إلى الدولة فتتولى الانفاق عليه والمحافظة على استمراره، وهذا ما نراه في دول العالم المتقدمة التي تنفق على مجالات البحث العلمي وتعده مصدراً من مصادر الانفاق في الميزانية العامة للدولة. (قدي، ٢٠٠٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٨ العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية

اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية في تبيان العلاقة بين الانفاق العام والبطالة، وفيما شرح لنظرة كل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النقدية والمدرسة الكينزية لطبيعة هذه العلاقة:

<u>نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:</u>

ينظر الاقتصاديون الكلاسيكيون لطبيعة العلاقة بين الانفاق العام والبطالة نظرة تفاؤلية حيث أن تصورهم قائم على اهمال وجود علاقة بينهما، لأن نظرتها قائمة على أن النشاط الاقتصادي لا يكون إلا في حالة أن يكون الانتاج أقصى ما يمكن وعوامل انتاجية مثالية وبطالة معدومة، حيث اقتصادهم يكون في حالة استخدام تام له القدرة على توفير جميع الوظائف للقوى العاملة وبذلك لا يوجد هنالك عاطلون عن العمل. وهذه النظرة التفاؤلية يصاحبها اعتقاد آخر هو أن لكي يتحقق التوازن في الاقتصاد عند الاستخدام التام لا يمكن أن يكون هنالك يد خفية (تدخل من طرف الدولة)، وهم بذلك يهملون دور الحكومات في تحقيق هذا التوازن والتحكم في مخرجات النشاط الاقتصادي لأنهم يعتقدون أن السياسات المالية المتبعة من طرف الدولة لن يكون لها تأثير إلا على ميزانية الدولة وأن الدولة في سياساتها النقدية التوسعية سوف تؤدي فقط إلى زيادة في الأسعار ولن تؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية والتشغيلية للنشاط الاقتصادي.

(العيسى وقطف، ٢٠٠٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرة المدرسة النقدية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

أما رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، فهم يرون أنه لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي لا بد من اتباع سياسات نقدية من أجل الحد من ظاهرتي البطالة والتضخم وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، لأن الاهمال في تطبيق سياسات مالية توسعية سوف يكلف خزينة الدولة العامة مبالغ طائلة سوف تسبب عجزاً في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي سوف يؤدي إلى دين عام سوف يؤدي إلى ظهور مشاكل في اقتصاد الدولة. (الراضي، ٢٠٠٥)

نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

رائد هذه المدرسة كينز يرى عدم وجود تناقض بين البطالة والتوازن، حيث يرى أنه قد يتحقق التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي يصاحبه بطالة في القوى العاملة، والتي قد تكون في مستويات عالية، وهنا يأتي دور حكومات الدول في احتواء هذه المشكلة من خلال سياسات مالية توسعية لها دور بالغ الأثر لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) على مخرجات النشاط الاقتصادي من زيادة في الإنتاج وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. (صالح، ٢٠٠٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم مقاربة كينز في حل مشاكل البطالة على الدخل الكلي الذي يعتبره دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي اعتماداً على الأدوات التالية:

(الرداوي، ٢٠٠٠)

- الكفاية الحدية لرأس المال: هي أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وعلاقتها عكسية مع الاستثمار، فكلما زادت الكفاية الحدية لرأس المال كلما قل الاستثمار، والعكس صحيح. (الراضي، ٢٠٠٥)
- المضاعف: وهو مضاعف كينزي يقوم على أربعة مبادئ: توفر سلع رأسمالية لزيادة الانتاج، وجود بطالة لا ارادية، وجود زيادة في ناتج السلع الاستهلاكية، وجود اقتصاد صناعي. (سمحان وآخرون، ٢٠١٠)
- الطلب الفعال: يرى كينز أن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال والذي يمكن التخلص منه عن طريق زيادة الانفاق العام سواء عن طريق الاستثمار أو الاستهلاك. (صالح، ٢٠٠٤)
- سعر الفائدة: وهو العنصر الثاني المحدد للاستثمار في النموذج الكينزي ويتحدد سعره بناءاً على مؤشر عرض النقود. (الرداوي، ٢٠٠٠)

وانطلاقا من النموذج الكينزي وبغرض الوصول إلى زيادة في معدلات التشغيل يتم زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي كما هو موضح في الشكل التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (١) يوضح سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

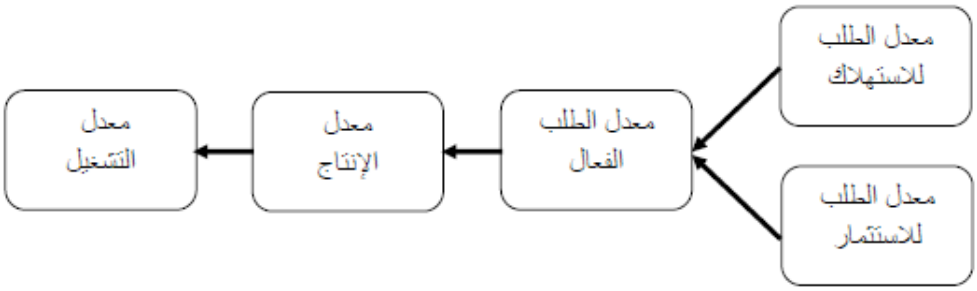

سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

المصدر: (الرداوي، ٢٠٠٠)

من خلال الشكل رقم (١) يتبين لنا أن أي اقتصاد يجب أن يحتوي على معدل طلب للاستهلاك يوجده المجتمع ومعدل طلب للاستثمار يوجده النشاط الاقتصادي لكي يوفر الاقتصاد في المحصلة النهائية معدل تشغيل. وعند عجز الاقتصاد عن توفير هذا المعدل نتيجة حدوث خلل في ســوق العمالة يجب على الحكومة أن تتدخل عن طريق احدى السياستين التاليتين:

(معطيب، ٢٠٠٨)

١. السياسة النقدية: عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.
٢. السياسة المالية: عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى)، وخفض معدلات الضرائب عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك يمكن للحكومة تحفيز الطلب الداخلي عن طريق استخدام احدى السياستين أو استخدام سياستين أو أكثر، علماً بأن السياسة المالية هي أكثر الطرق نجاحاً لانتاج حجم طلب داخلي يؤدي إلى زيادة في معدلات التشغيل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

❖ الدراسات العربية:

١. دراسة مجلخ (٢٠١٦) بعنوان: "دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠١٤ باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR"

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس بعض المتغيرات على معدلات البطالة في الجزائر من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى اختلاف العوامل المحددة للبطالة حسب النظريات الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وحجم السكان.

٢. دراسة الأسطل (٢٠١٤) بعنوان: "العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٦-٢٠١٢)"

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٦-٢٠١٢) وكانت العوامل التي شملتها الدراسة هي (النمو الاقتصادي، واجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمساعدات الخارجية ومعدل التضخم، والاستقرار السياسي). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كلاً من النمو الاقتصادي، واجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية مع معدل البطالة ووجود علاقة طردية بين المساعدات الخارجية ومعدل التضخم مع معدل البطالة في فلسطين.

٣. دراسة شيخ، وبهدي (٢٠١٢)، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٦-٢٠١١)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٦-٢٠١١) وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، وكانت متغيرات الدراسة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين معدل التغير في النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

وكذلك اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية للحد من مشكلة البطالة.

٤. دراسة بوتيارة (٢٠١٠) بعنوان: "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٠)"

هدفت الدراسة للتعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٠). وتوصلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة إلى أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر إضافة إلى ذلك فإن تأثير الانفاق الحكومي وكذلك احتياطي الصرف على معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) وكان ذلك بسبب برامج الاصلاح التي قامت بها الجزائر خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠١٠).

٥. دراسة زكان وبلعباس (٢٠١٠) بعنوان: "العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٧٩ – ٢٠٠٨"

حيث هدفت الدرا سة إلى تقييم فعالية الـسيا سة المالية في تحقيق الا ستقرار الاقتصادي ومعالجة البطالة وإلى اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، وتم ا ستخدام نماذج الانحدار البـسيط والمتعدد في تفسير العلاقات الاقتصادية مقارنة مع نماذج متجهات الارتباط الذاتي VAR ونماذج متجهات تصحيح الخطأ VECM، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة، أي كلما زادت النفقات العامة قل معدل البطالة.

٦. دراسة عقون (٢٠١٠) بعنوان: "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على مستوى البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥-٢٠٠٧، كما وهدفت لمحاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر والتعرف إلى أهم الاصلاحات الاقتصادية للحد من زيادة البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطرق إلى آفاق و سياسة الجزائر في تعاملها على مشكلة البطالة. وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للتعرف إلى أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بشكل واضح في عدد السكان الاجمالي، وكذلك بالناتج المحلي خلال سنوات الدراسة. حيث أظهر متغير عدد السكان الاجمالي التأثير الإيجابي على معدل البطالة في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥-٢٠٠٠. بينما أظهر متغير الناتج المحلي الاجمالي التأثير السلبي على معدلات البطالة في الجزائر للفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٧).

❖الدراسات الأجنبية:

٧. دراسة Rotar (٢٠١٨) بعنوان:

The Effects of Expenditures for Labour Market Policy on Unemployment Rate

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في اثبات فعالية سياسة سوق العمل والتي تعمل على محاربة البطالة وزيادة التوظيف كما وهدفت إلى البحث في العلاقات بين سياسات سوق العمل ومتغيرات الاقتصاد الكلي وذلك من أجل التمييز بين آثار النفقات على سياسات سوق العمل وعلى معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي. حيث قام الباحث بتحليل آثار النفقات على سياسات سوق العمل النشطة بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منفصل باستخدام تحليل (Panel Regression Analysis). وأظهرت النتائج بأن للنفقات تأثير سلبي على سياسات سوق العمل والتي تؤثر بدورها على معدل البطالة.

٨. دراسة Lopez and others (٢٠١٨) بعنوان:

Long Term Unemployment, Income, Poverty, and Social Public Expenditure and Their Relationship with Self-Perceived Health in Spain during ٢٠٠٧- ٢٠١١

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة المشتركة بين البطالة قصيرة الأجل وطويلة الأجل وما بين الإنفاق الاجتماعي والذي يؤثر على مستوى الخدمات في قطاع الصحة في إسبانيا (٢٠٠٧-٢٠١١) من ناحية أخرى.

فقد تم استخراج بيانات الدراسة عن طريق المسح لظروف المعيشة، ٢٠٠٧-٢٠١٠ و٢٠٠٨-٢٠١١، لمجتمع الدراسة المكون من (٩١٠٥) فرد، والتي استخدمت بعد ذلك لتقدير العديد من الآثار العشوائية المجموعة في نماذج لوجستية مستمرة لعدة مستويات (المستوى ١: السنة؛ المستوى ٢: الفرد؛ المستوى ٣: المنطقة)، وكان المتغير التابع هو مستوى الخدمات في قطاع الصحة، والمتغيرات المستقلة الفردية هي البطالة طويلة الأجل، والإيرادات المتاحة، والحرمان المادي الشديد أثناء الأزمة المالية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك المتغيرات الإقليمية والتي تؤثر على نصـــيب الفرد من الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية ونفقات الفرد من الرعاية الصحية.

وأظهرت نتائج هذه الدراسـة إلى وجود ارتباط قوي بين مسـتوى الخدمات في قطاع الصحة ومتغيرات الدراسة، حيث تزيد البطالة على المدى القصير من احتمالية الإبلاغ عن تدني الخدمات المقدمة في قطاع الصـحة بنسـبة ٢٢٪ إلى ٦٧٪، وبالنسـبة للبطالة طويلة الأجل (٢٤ إلى ٤٨ شـهراً) تزيد من احتمالات حدوثها بنسـبة ٥٤٪ إلى ١٣٢٪، كما ويقلل دخل الأسرة من احتمالية الإبلاغ عن تدنى مسـتوى الخدمات في قطاع الصحة بنسبة ١٦٪ إلى ٢٨٪، كما ويزيد نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية من احتمالات الإبلاغ عن مستوى خدمات في قطاع الصحة بشكل جيد، على الرغم من أن تأثير هذا الارتباط كان محدوداً.

وكانت نتيجة الدراسـة تفيد بأن البطالة قصـيرة الأجل وطويلة الأجل والدخل المتاح والفقر مرتبطة بتدني مستوى الخدمات في قطاع الصحة في إسبانيا خلال الأزمة المالية، كما يرتبط الإنفاق الإقليمي على الخدمات العامة الأسـاسـية بتدني مسـتوى الخدمات في قطاع الصحة، وهذا يدل على أنه كلما قل الانفاق على قطاع الصحة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، أي أن العلاقة عكسية بين الانفاق والبطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. دراسة Ezirim and others (٢٠١٧) بعنوان:

Expenditures – Unemployment Relation in Sub Sahara: Macro Rinametric Evidences from Nigeria

هدفت هذه الدراســـة إلى اختبار العلاقة بين البطالة والانفاق الحكومي في جنوب الصــحراء الافريقية باســتخدام نيجيريا كاثبات باســتخدام التحليل القياسي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين الانفاق الرأسمالي والبطالة في نيجيريا في المدى الطويل والقصير.

١٠. دراسة Mahdave and Alanis (٢٠١٣) بعنوان:

Public Expenditures and the Unemployment Rate in the American States

هدفت هذه الدراســـة إلى البحث في العلاقة ما بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة في (٥٠) ولاية أمريكية خلال الفترة (١٩٧٧ – ٢٠٠٦) لتقديم دليل تجريبي لفترة ما قبل الركود لوضـــع التوقعات من أجل الاغاثة الفيدرالية في الولايات الأمريكية. ووجدت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الانفاق العام الحقيقي (الاجمالي ورأس المال والمســاعدات والاعانات والأجور وفئات التأمين الاجتماعي) كان جزءاً من علاقة متداخلة. وأظهرت الدراســة إلى وجود أثر ســلبي بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. دراسة Mosikari (٢٠١٣) بعنوان:

The Effect of Unemployment Rate on Gross Domestic Products, Case of South Africa

هدفت هذه الدراســـة إلى تحديد تأثير معدلات البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في جنوب افريقيا للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٠-٢٠١١) باســـتخدام التحليل القياسي. وتوصـلت الدراسـة إلى وجود علاقة سـببية بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الاجمالي. وأوصت الدراسة إلى تشجيع النمو الاقتصادي من أجل زيادة العمالة للحد من مشكلة البطالة.

١٢. دراسة Meidani & Zabihi (٢٠١١) بعنوان:

The Dynamic Effect of Unemployment Rate on Real Gross Domestic Product Per Capita in Iran

هدفت الدراســـة اختبار تأثير البطالة على نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في ايران للفترة (١٩٧١-٢٠٠٦) واســـتخـدمـت طريقـة (ARDL) Auto Regressive Distribution Log لاختبار فرضيات الدرا سة. وتو صلت الدرا سة إلى أن البطالة لها تأثير معنوي على نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في المدى الطويل والقصير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ركزت الدراســـات الســـابقة بمجملها على تأثير الانفاق العام على البطالة با ستخدام أ ساليب تحليل مختلفة تراوحت بين الو صفي والقياسي ووجدت أن هناك علاقة ســـلبية بين الانفاق العام والبطا لة بمعنى كلما زاد الانفاق العام كلما قلت البطالة.

والدراسة الوحيدة التي تناولت تأثير البطالة وغيرها من المتغيرات على الانفاق العام هي دراســة Lopez and others (٢٠١٨) وتوصــلت الدراســة إلى أن البطالة تعمل على زيادة الانفاق العام.

ما يميز هذه الدرا سة عن الدرا سات ال سابقة بأنها تعتبر الدرا سة الأولى التي تتناول تأثير البطالة على حجم النفقات الاجتماعية في الجزائر وبالتالي فهي تساهم في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تحليل أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠١٦

مقدمة:

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات والتحليل الوصفي لأثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ١٩٩٧ – ٢٠١٦ وكذلك تحليل الانحدار البسيط.

٣-١ مصادر المعلومات والبيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الثانوية من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تحتاج إليها هذه الدراسة من كتب ومراجع. واعتمدت كذلك على الأبحاث العلمية وبيانات صندوق النقد الدولي وكذلك بيانات وزارة المالية الجزائرية.

٣-٢ المنهجية المتبعة في هذه الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة منهجية (Lopez and others, ٢٠١٨) في المنهج المتبع في بيان أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٦ حيث استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي والقياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج القياسي

$$SE = B_0 + B_1 U_E + U_t$$

حيث:

SE: Social Expenditures وهي النفقات الاجتماعية.

B_0 , B_1: معاملات.

U_E: Unemployment Rates وهي معدلات البطالة.

U_t: وهي حد الخطأ.

٣-٣ التحليل الوصفي

٣-٣-١ تطور البطالة في الجزائر للفترة ١٩٩٧-٢٠١٦

جدول رقم (١): نسبة البطالة خلال السنوات من ١٩٩٧- ٢٠١٦

السنة	نسبة البطالة	نسبة التغير في البطالة
١٩٩٧	٢٧,٩٦٪	-
١٩٩٨	٢٨,٠٢٪	٠,٠٠٢١٤٥٩٢٣
١٩٩٩	٢٩,٢٩٪	٠,٠٤٥٣٢٤٧٦٨
٢٠٠٠	٢٩,٥٠٪	٠,٠٠٧١٦٩٦٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠١	٢٧,٣١٪	-٠,٠٧٤٢٣٧٢٨٨
٢٠٠٢	٢٥,٦٦٪	-٠,٠٦٠٤١٧٤٣
٢٠٠٣	٢٣,٧٢٪	-٠,٠٧٥٦٠٤٠٥٣
٢٠٠٤	١٧,٦٦٪	-٠,٢٥٥٤٨٠٦٠٧
٢٠٠٥	١٥,٢٧٪	-٠,١٣٥٣٣٤٠٨٨
٢٠٠٦	١٢,٥١٪	-٠,١٨٠٧٤٦٥٦٢
٢٠٠٧	١٣,٨٠٪	٠,١٠٣١١٧٥٠٦
٢٠٠٨	١١,٣٣٪	-٠,١٧٨٩٨٥٥٠٧
٢٠٠٩	١٠,١٧٪	-٠,١٠٢٣٨٣٠٥٤
٢٠١٠	١٠,٠٠٪	-٠,٠١٦٧١٥٨٣١
٢٠١١	١٠,٠٠٪	٠
٢٠١٢	١١,٠٠٪	٠,١
٢٠١٣	٩,٨٣٪	-٠,١٠٦٣٦٣٦٣٦
٢٠١٤	١٠,٦٠٪	٠,٠٧٨٣٣١٦٣٨
٢٠١٥	١١,٢١٪	٠,٠٥٧٥٤٧١٧
٢٠١٦	١٠,٥٠٪	-٠,٠٦٣٣٣٦٣٠٧

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي (IMF)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول رقم (١) أن البطالة كانت عام ١٩٩٧ ٢٧,٩٦% وازدادت هذه النسبة إلى ٢٩,٥٠% وذلك بسبب ارتفاع معدلات الباحثين عن العمل وانخفاض معدلات التشغيل في الاقتصاد الجزائري حيث عانت الجزائر من انكماش في موازناتها لتدني أسعار البترول العالمية فهي تعتمد بصورة أساسية على البترول كمورد وحيد للدولة، ثم أخذت معدلات البطالة بالتراجع. ففي عام ٢٠٠٥ انخفضت البطالة إلى ١٥,٢٧% وفي عام ٢٠١٠ انخفضت إلى ١٠% ووصلت إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٣ بـ ٩,٨٣% حيث ازدادت أسعار البترول العالمية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤ إلى معدلات قياسية حيث وصلت إلى ١٧٠ دولار عام ٢٠٠٨ وترتب على ذلك زيادة العوائد الحكومية ومن ثم زيادة الانفاق العام بشقيه الاجتماعي والرأسمالي مما زاد من معدلات التشغيل في الاقتصاد الجزائري بصورة كبيرة وانعكس ذلك على خفض معدلات البطالة.

الشكل رقم (٢): تطور معدلات البطالة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٦ في الجزائر

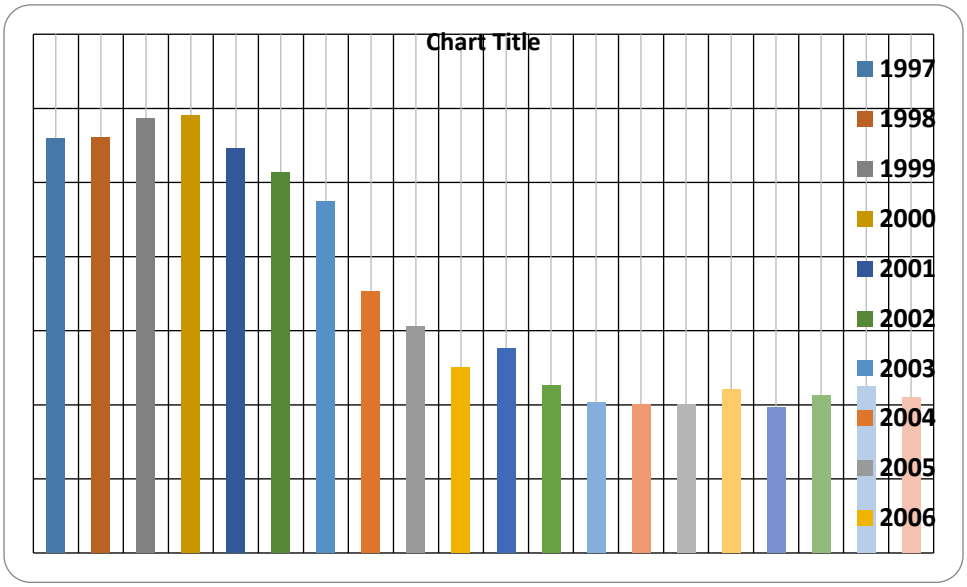

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الشكل رقم (٢) أن البطالة كانت مرتفعة في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤) إلا أنها أخذت بالتراجع السريع اعتباراً من عام ٢٠٠٥ وذلك بسبب زيادة الانفاق العام الاجتماعي والتجاري والرأسمالي والناتج عن زيادة العوائد البترولية الناتجة عن زيادة أسعار البترول العالمية.

٣-٣-٢ تطور الانفاق الاجتماعي في الجزائر للفترة ١٩٩٧-٢٠١٦

جدول رقم (٢): تطور الانفاق الاجتماعي في الجزائر خلال السنوات من ١٩٩٧-٢٠١٦

السنة	الانفاق الاجتماعي (مليون دينار جزائري)	معدلات النمو
١٩٩٧	٨٤٥،١٩٦	-
١٩٩٨	٨٧٥،٧٣٩	٣.٦١٪
١٩٩٩	٩٦١،٦٨٢	٩,٨١٪
٢٠٠٠	١،١٧٨،١٢٢	٢٢,٥١٪
٢٠٠١	١،٣٢١،٠٢٨	١٢,١٣٪
٢٠٠٢	١،٥٥٠،٦٤٦	١٧,٣٨٪
٢٠٠٣	١،٦٣٩،٢٦٥	٥,٧١٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٤	١،٨٨٨،٩٣٠	١٥,٢٣٪
٢٠٠٥	٢،٠٥٢،٠٣٧	٨,٦٣٪
٢٠٠٦	٢،٤٥٣،٠١٤	١٩,٥٤٪
٢٠٠٧	٣،١٠٨،٦٦٩	٢٦,٧٣٪
٢٠٠٨	٤،١٩١،٠٥٣	٣٤,٨٢٪
٢٠٠٩	٤،٢٤٦،٣٣٤	١,٣٢٪
٢٠١٠	٤،٤٦٦،٩٤٠	٥,٢٠٪
٢٠١١	٥،٧٣١،٤٠٧	٢٨,٣١٪
٢٠١٢	٦،١٢٢،٢٤٥	٦,٨٢٪
٢٠١٣	٦،٤٧٨،٢٩٦	٥,٨٢٪
٢٠١٤	٦،٩٨٨،٢٧١	٧,٨٧٪
٢٠١٥	٧،٢١٥،٣٤٧	٣,٢٥٪
٢٠١٦	٧،٥١٨،٢٢١	٤,٢٠٪

المصدر: وزارة المالية الجزائرية

يلاحظ أن الانفاق الاجتماعي في الجزائر كان ٨٤٥,١٩٦ مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم ارتفع إلى ١١٧٨,١٢٢ مليون دينار عام ٢٠٠٠ وازداد وبصـورة ملحوظة عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٥٢,٠٣٧ مليون دينار ثم تصاعد هذا الانفاق ليصل عام ٢٠١٠ إلى ٤٤٦٦,٩٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دينار ووصـــل الانفاق الاجتماعي إلى أعلى درجة له عام ٢٠١٦ حيث وصـــل إلى ٧٥١٨,٢٢١ مليون دينار جزائري وهذا برهان واضـــح على أن الانفاق الاجتماعي في الجزائر تضـــاعف أكثر من ســـبع مرات خلال ٢٠ عام وهذا ناجم عن تدخل الدولة الكبير في الاقتصاد وكذلك إلى زيادة الايرادات البترولية.

الشكل رقم (٣): تطور الانفاق الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٦

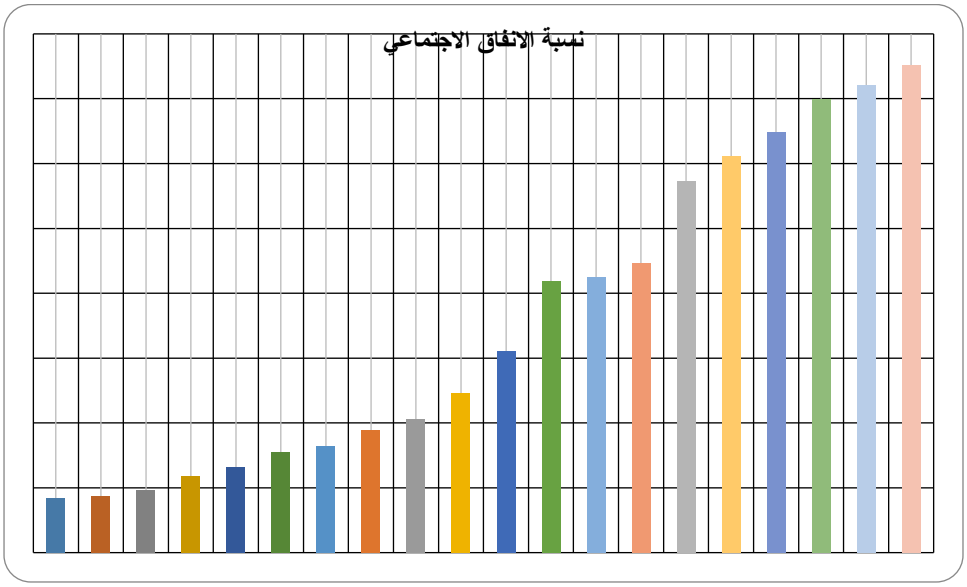

يلاحظ من الشـــكل رقم (٣) أن الانفاق الاجتماعي في الجزائر تطور بصـــورة متسارعة منذ عام ١٩٩٧ حيث تضاعف سبع مرات وزيادة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب التوسع الحكومي في الانفاق وزيادة عائدات الدولة المعتمدة بصورة أساسية على البترول والذي شـــهدت الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤ ارتفاعات قياســـية لأســـعار البترول وصلت أعلاها عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٠ دولاراً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٤): العلاقة بين معدلات البطالة والانفاق الاجتماعي في الجزائر

للفترة ١٩٩٧-٢٠١٦

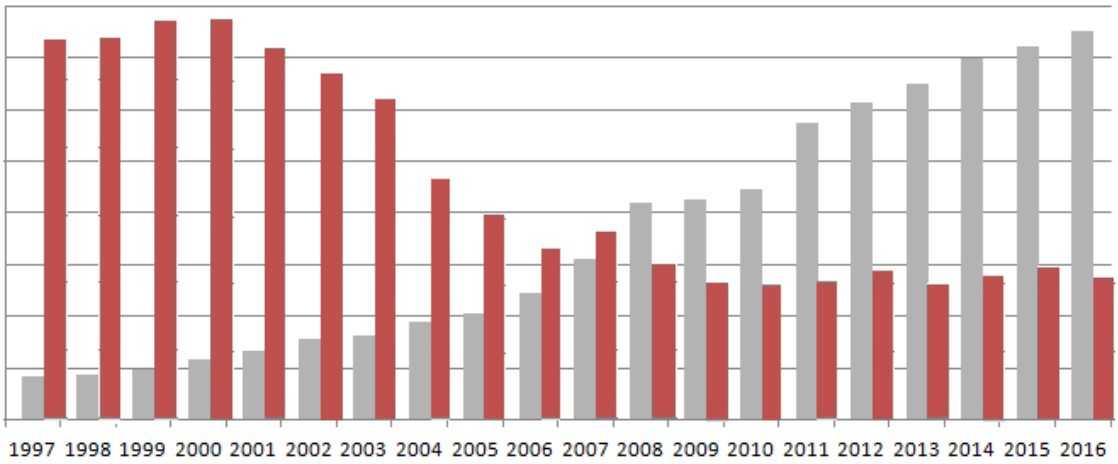

تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة ١٩٩٧-٢٠١٦

تطور معدلات النمو في الانفاق الاجتماعي في الجزائر للفترة ١٩٩٧-٢٠١٦

يلاحظ من الشـــكل رقم (٤) أن معدلات البطالة العالية كان يرافقها معدلات انفاق متدنية ومعدلات البطالة المنخفضـــة ترافقها معدلات انفاق مرتفعة. وهذا برهان على أن معدلات البطالة المرتفعة تفرض على الدولة العمل على زيادة الانفاق وبالتالي زيادة توليد فرص العمل، أي أن العلاقة عكســـية بين البطالة والنفقات الاجتماعية وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة

.(Lopez and others, ٢٠١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (٣) يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	LNSE	UR
Mean	١٤,٨٢٣٥٩	٠,١٧٢٦٧
Median	١٤,٨٣١٢٧	٠,١٣١٥٥
Maximum	١٥,٨٣٢٨٤	٠,٢٩٥
Minimum	١٣,٦٤٧٣٢	٠,٠٩٨٣
Std. Dev.	٠,٧٦٩١١٦	٠,٠٧٩٠٩٥
Skewness	-٠,١٢٥١٢	٠,٥٣٨٠٠٥
Kurtosis	١,٥٦٣٥٢٤	١,٥٠٩٦٩٦
Jarque-Bera	١,٧٧١٧٣٤	٢,٨١٥٦٧
Probability	٠,٤١٢٣٥٦	٠,٢٤٤٦٧٢
Sum	٢٩٦,٤٧١٧	٣,٤٥٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Sum Sq. Dev.	١١,٢٣٩٢٥	٠,١١٨٨٦٥
Observations	٢٠	٢٠

من الجدول رقم (٣) إن قيم الوسط والوسيط لمعدلات البطالة UR في الجزائر خلال فترة الدراســـة هي ٠,١٧٢٦٧ و٠,١٣١٥٥ على التوالي وهي تعد مرتفعة على اقتصاد فيه مورد اقتصادي رئيسي وهو البترول حيث يفترض أن تكون هذه المعدلات تساوي أو أقل من معدل البطالة الطبيعي وفق النظريات الاقتصادية وهي ٣%. أما قيم الوســـط والوســـيط للوغريتم الانفـاق الاجتماعي في الجزائر هي ٤,٨٣١٢٧ و١٥,٨٣٢٨٤. كما يلاحظ قيمة الاحتمالية لـــــ Jarque. Bera لمعدلات البطالة UR والإنفاق الاجتماعي Lnse أكبر من ٥% و هذا يعني أنها ذات توزيع طبيعي، كما يلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري للإنفاق الاجتماعي أكبر من منه لمعدلات البطالة وهذا يشـــير إلى أن الانفاق الاجتماعي أكثر تقلباً من معدلات البطالة وذلك لارتباطها المباشر بالإيرادات البترولية التي تتصف بالتقلب المستمر وفق تقلبات أسعار النفط العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (٤) يوضح مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	LNSE	UR
LNSE	١	-٠,٩٣٠٧٤
UR	-٠,٩٣٠٧٤	١

إن مصفوفة الارتباط تبين أن هناك علاقة قوية جداً بين المتغير المستقل معدلات البطالة UR والمتغير التابع الإنفاق الاجتماعي في الجزائر Lnse حيث تبلغ قيمة الارتباط ٠,٩٣٠٧٤-.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار استقرار السلاسل الزمنية

جدول رقم (٥) يبين اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF الحرجة عند ٥%	الاحتمالية	درجة التكامل	مستقر/ غير مستقر
UR	-٢,٥٢٢٠٨	-١,٩٦٠١٧	٠,٠١٤٨	I(٠)	مستقر
LNSE	-٣,٧١٠٥١	-٣,٠٤٠٣٩	٠,٠١٣٥	I(٠)	مستقر

إن نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية في الجدول أعلاه تشير إلى أن السلاسل الزمنية لمعدلات البطالة والانفاق الاجتماعي مستقرة عند المستوى وذلك لأن قيم ADF المحسوبة أكبر من الحرجة أو الجدولية عند درجة معنوية ٥%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

جدول رقم (٦): نتائج الانحدار البسيط

Dependent Variable: LNSE

Method: Least Squares

Included observations: ٢٠

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	١٦,٣٨٦٣٢	٠,١٥٨٤٩١	١٠٣,٣٨٩٧	٠
UR	-٩,٠٥٠٤٢	٠,٨٣٨١٤	-١٠,٧٩٨٢	٠
R-squared	٠,٨٦٦٢٧٢			
Adjusted R-squared	٠,٨٥٨٨٤٣			
F-statistic	١١٦,٦٠١٦			
Prob(F-statistic)	٠			

تظهر نتائج التحليل القياسي إلى أن ارتفاع معدلات البطالة لها تأثير سالب وذو دلالة احصائية على النفقات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث أن قيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معامل معدلات البطالة ٩,٠٥٠٤٢- وقيمة t ١٠,٧٩٨٢- والمعنوية ٠,٠٠٠ وهذا يعني أن ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض النفقات الاجتماعية بنسبة ٩,٠٥٠٤٢% وهذا يرجع إلى أن ارتفاع معدلات البطالة يعني تعطل مورد اقتصادي هام وكذلك الموارد المرتبطة بالعنصر البشري مما يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي لإجمالي وبالتالي تراجع الإيرادات الحكومية والتي تعتمد عليها الدولة في نفقاتها الاجتماعية وغيرها من النفقات الجارية والرأسمالية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Lopez and others, ٢٠١٨) . ان معامل التحديد المعدل تبلغ قيمته ٠,٨٥ وهذا يشير إلى ان النموذج القياسي يفسر ما نسبته ٨٥% من التغير في المتغير التابع وهو النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري. كما أن قيم F , ومعنويتها تشير إلى قدرة النموذج على تفسير العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج:

من خلال التحليل الوصفي والقياسي توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١. أثبتت نتائج التحليل الوصـــفي والقياسي إلى أن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر لها تأثير سلبي وذو دلالة احصائية على النفقات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراســـة حيث بلغت قيمة معامل معدلات البطالة ٩,٠٥٠٤٢- وقيمة t ١٠,٧٩٨٢- والمعنوية ٠,٠٠٠ وهذا يعني أن ارتفاع معدلات البطالة بنســـبة ١% ســـيؤدي إلى انخفاض النفقات الاجتماعية بنســـبة ٩,٠٥٠٤٢% ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع معدلات البطالة في العنصر البشري سيترتب عليه تعطل العناصر الانتاجية الأخرى المختلفة والتي تعتمد في تشـــغيلها على العنصر البشري مما ينعكس سلبياً على الناتج المحلي الاجمالي للجزائر وبالتالي ينعكس سلبياً على الايرادات الحكومية والذي بدوره يؤثر سلبياً على النفقات الاجتماعية في الجزائر.

٢. لقد شـــهدت النفقات الاجتماعية ارتفاعاً حاداً خلال فترة الدراســـة حيث تضـــاعفت أكثر من أربع مرات حيث ازدادت بصـــورة واضـــحة مع ســـنوات انخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

لقد أثبتت نتائج الدراســـة أن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر يعمل على خفض النفقات الاجتماعية في ضوء ذلك فإن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي إذا رغبوا بزيادة النفقات الاجتماعية فإن عليهم العمل على خفض معدلات البطالة في الجزائر من خلال السياسات المالية المختلفة وخاصة ما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والتي تحتاج إلى كوادر بشرية كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو النور، بركات (١٩٩٤). التحليل الاقتصـــادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر، العدد الأول، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، مصر.
- أحمد زكان ورابح بلعباس (٢٠١٠)، دراســة بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٧٩ - ٢٠٠٨.
- الأسطل، محمد (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٦-٢٠١٢)، دراســة ماجســتير منشــورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤.
- الأشــقر، أحمد (٢٠٠٧). الاقتصــاد الكلي، دار الثقافة للنشرـ والتوزيع عمان، الطبعة الأولى.
- الأمين، عبد الوهاب (٢٠٠٢). مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.
- البشــير، عبد الكريم (٢٠٠٥). تصــنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة من خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة شلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بن فايزة، نوال (٢٠٠٩). اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بوتيارة، عنتر (٢٠١٠)، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- توفيق، محب خلة (٢٠١٤). المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، دار الفكر الجامعي، ط ١، الاسكندرية.
- الحاج، طارق (١٩٩٩). المالية العامة، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الحجار، بسام، رزق، عبد الله (٢٠١٠). الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى.
- حسين، مجيد علي، وعبد الجبار، عفاف (٢٠٠٤). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- حويتي، أحمد، وآخرون (١٩٩٨). علاقة البطالة بالجريمة في العالم العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الخطيب، خالد (٢٠٠٨). أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.
- خلف، فليح حسن (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان: جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خلف، فليح حسين (٢٠٠٨). المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن: عالم الكتاب الحديث - جدار للكتاب.
- داود، حسام، وآخرون (٢٠٠٥). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الراضي، ابراهيم محمود (٢٠٠٥). البطالة – حلول إسلامية فعالة، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- الرداوي، تيسير (٢٠٠٠). تاريخ الأفكار الاقتصادية. كلية الاقتصاد: منشورات جامعة حلب.
- رمزي، زكي (١٩٩٧). الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب.
- السراحنة، جمال حسن أحمد عيسى (٢٠٠٠). البطالة وعلاجها، الطبعة الأولى، بيروت، دمشق: اليمامة للطباعة والنشر.
- سمحان، حسين محمد وآخرون (٢٠١٠). المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- السيوفي، قحطان (٢٠٠٨). السياسة المالية في سورية "أدواتها - ودورها"، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- شامية، أحمد زهير، والخطيب، خالد (١٩٩٧). المالية العامة، سورية: دار زهران للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شمس الدين، عبد الأمير ابراهيم (١٩٨٩). أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- شيخ، جلال، بهدي، عيسى (٢٠١٢). قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٦-٢٠١١)، بحث منشور، مجلة الباحث، عدد ١١، (٢٠١٢)، ص٢٣-٣٤.
- صالح، تومي (٢٠٠٤). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر.
- عبد العظيم، حمدي (٢٠٠٧). السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، مصر: الدار الجامعية.
- عبد القادر، محمد علاء الدين (٢٠٠٣). البطالة، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- عبد ربه، علي (١٩٨٨). أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمل والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر، المجلد الرابع، الجزء الخامس عشر، مصر: دراسات تربوية.
- عدون، ناصر دادي، والعايب، عبدالرحمن (٢٠١٠). البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (١٩٩٧). النظرية الاقتصـــادية الكلية، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عقون، سـليم (٢٠١٠). قياس أثر المتغيرات الاقتصـادية على مسـتوى البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- العناني، حمدي أحمد (١٩٩٥). مقدمة في الاقتصـــاد الكلي، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- عوض، طالب محمد (٢٠٠٤). مدخل إلى الاقتصـــاد الكلي، عمان: معهد الدراسات المصرفية.
- العيسى، نزار سعد الدين، وقطف، ابراهيم سليمان (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فارس، عبد الرازق (١٩٩٧). الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصـــادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فرهود، محمد ســـعيد (١٩٩٤). مبادئ المالية العامة الجزء الأول، حلب: منشورات جامعة حلب.
- قدي، عبد المجيد (٢٠٠٦). المدخل إلى السـياسـات الاقتصـادية الكلية، الطبعة الثالثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قنطقجي، سامر مظهر (٢٠٠٥). مشكلة البطالة، وعلاجها في الإسلام، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- الكافي، مصطفى يوسف (٢٠١٤)، مبادئ وتطبيقات الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- كلو، مهدي (٢٠٠٣). الخروج من البطالة نحو وضعيات، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- مجلخ، سليم (٢٠١٦). دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠١٤ باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي، قالمة، الجزائر.
- المحجوب، رفعت (١٩٩٢). المالية العامة، القاهرة: دار النهضة العربية.
- مراد، محمد جلال (٢٠٠٨). البطالة والسياسات الاقتصادية، قدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية.
- معطيب، بشير (٢٠٠٨). الاقتصاد الكلي، كيك للنشر، الجزائر.
- مطر، سيف الإسلام (١٩٩٣). دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة، المجلد الثامن، دراسات تربوية.
- المهايني، محمد خالد (٢٠٠٨). المالية العامة، دمشق.
- الموسوي، ضياء مجيد (١٩٩٩). النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ناشد، سوزي عدلي (٢٠٠٦). المالية العامة، الطبعة الأولى، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- نجا، علي عبد الوهاب (٢٠٠٥). مشكلة البطالة، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- النسور، اياد عبد الفتاح (٢٠١٤). أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط٢، عمان.
- الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا أحمد (٢٠٠٧). مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة.
- الوادي، محمود حسين، العيساوي، كاظم جاسم (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- الوزني، خالد وا صف، والرفاعي، أحمد ح سين (١٩٩٩). مبادئ الاقت صاد الكلي في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- يحيك، مليكة (٢٠٠٦). إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Bonney, Richard (١٩٩٦). Systèmes économiques et finances pupliques, pressé universitaire de France.
- Gregory, N. M, (٢٠٠٦). "Macroéconomie", De Boeck, Paris, ٣eme édition.
- Tremblay. R, ١٩٩٢, "Macroéconomique modernes: Théories et Réalité", Edition Etudes vivantes, Québec, p٢٨٦.
- Ezirim, C. B., Eniekezmene, D., Amuzie, A. E., and Charles – Anyoga, N. (٢٠١٧). Expenditures – Unemployment Relation in Sub Sahara: Macro Rinametric Evidences from Nigeria, International Academy of Bussiness, Vol. ١٢, Number ١, Fall ٢٠١٧, PP. (٦٣-٧٥).
- Lopez, D. A., Gonzales, M. P., Benitiz, U. M., Jose, J., (٢٠١٨). Long Tern Unemployment, Income, Poverty, and Social Public Expenditure and Their Relationship with Self-Perceived Health in Spain during ٢٠٠٧- ٢٠١١, BMC Public Helath, ٠١/١٥/٢٠١٨, ١٨:P١-١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

— Mahdavi, S., Alanis, E., (٢٠١٣). Public Expenditures and the Unemployment Rate in the American States, Applied Economy, Jul ٢٠١٣, Vol. ٤٥, Issue ٢٠, P. ٢٩٢٦-٢٩٣٧.

— Meidani, A., Zabihi, M., (٢٠١١), The Dynamic Effect of Unemployment Rate on Real Gross Domestic Product Per Capita in Iran, International Journal of Economics and Finance, Vo. ٣, No. ٥, Oct. ٢٠١١.

— Mosikari, T., (٢٠١٣). The Effect of Unemployment Rate on Gross Domestic Products, Case of South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, July ٢٠١٣, Vol. (٤), No. ٦, P. ٤٢٩-٤٤٢.

— Rotar, L. J., (٢٠١٨). The Effects of Expenditures for Labour Market Policy on Unemployment Rate, Bussiness System Research, Mar ٢٠١٨, Vol. ٩, Isue ١, PP. (٥٥-٦٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com